الجمهوريون ومايو
حقائق التاريخ وأسس الموقف

عيسى إبراهيم وعمر القراي

مقدمة

منذ بدايتها، وعلى مدى تاريخها، اشتهرت الحركة الجمهورية في السودان، بقيادة الأستاذ محمود محمد طه، بالأفكار والمواقف مثار الجدل، الجديدة على الساحة والغريبة عما هو معتاد من طروحات وتوجهات.. لم يكن هذا التميّز على مستوى المفاهيم الإنسانية الوجودية فحسب، بل ظهرت تجسداتها في برامج السياسة والاقتصاد والاجتماع، وفي تجاوب هذه الحركة مع معطيات الواقع السوداني في سياقه التاريخي.. في جانبها السياسي ظهر هذا التميّز منذ المواقف الأولى للحزب الجمهوري، في بواكير الحركة الوطنية ومناهضة الاستعمار، واستمر هذا التميّز سمة دائمة للحركة الجمهورية على مدى تاريخها، مرورا بسنوات الحكم الوطني وحتى تنفيذ حكم الإعدام على الأستاذ محمود في 18 يناير 1985 على يد نظام جعفر النميري (نظام مايو)، كما ظهر في طروحات الفكرة الخاصة بالسياسة الخارجية للسودان والقضايا السياسية العالمية عموما.

بطبيعة الحال، استقبل الناس طروحات ومواقف الحركة الجمهورية بمستويات شتى، فمن تأييد إلى إعجاب إلى عجب إلى نكران إلى خصومة، إلى فجور في الخصومة.. العامل المشترك الوحيد بين كل ردود الفعل هذه أن الحركة الجمهورية واجهتها جميعا في مستوياتها، فلم يألُ قائدها وأعضاؤها جهدا في تبيان منهجهم وأسس مواقفهم، مستعينين بالحجة الموضوعية والمعلومة الوافية والموقف المتسق، ومتحملين لمشقات تبليغ الفكرة، للشعب وزعاماته، وتبعات المسؤولية التي تحل بكاهل كل صاحب رؤية جديدة في مجتمع يقتات على القديم.

بيد أنه، في المجال السياسي، تقف مواقف للجمهوريين هي أشدها مثارا للجدل، وأكثرها عرضة لتباين الفهم وغياب التفاصيل المفصلية في أخلاد مستقبليها.. أحد أكبر هذه المواقف قصة الجمهوريين مع نظام مايو، الدكتاتوري العسكري، والسر وراء تأييد الجمهوريين لنظام حكم لا يشبه طروحاتهم التي ظلوا عليها، يعيشونها ويتعدونها بالرعاية والتنمية، منذ ظهور حركتهم.. يمكن تلخيص النابعة من هذه القضية كالآتي:

- كيف أيد الجمهوريون نظام حكم عسكري دكتاتوري، وهم الداعون، بالكلمة والموقف، للحكم المدني والديمقراطية والاشتراكية – الحقوق الأساسية و الحريات العامة – منذ بدايات حركتهم؟
- ما هي المكاسب التي جنتها الحركة الجمهورية جراء تأييدها لهذا النظام، سواء أكانت مكاسب معنوية ام مادية؟
- ألا تدل معارضة الجمهوريين لهذا النظام، في مراحله اللاحقة، وما جرى لهم من تنكيل بسبب ذلك، على أن الجمهوريين أخطؤوا في البداية حين أيدوا هذا النظام، وأنهم أفاقوا من هذا الخطأ لاحقا؟ فلم إذن يصرون على عدم الاعتراف بهذه الكبوة الواضحة في تاريخهم السياسي؟
- ما هو أثر تلك العلاقة التاريخية على مستقبل الحركة الجمهورية ومصداقيتها في أعين الناس، وبخاصة الشعب السوداني؟

وهي أسئلة مشروعة بالتأكيد، ولا بد للجمهوريين من أن يجيبوا عليها إجابات وافية شافية، أو يعتذروا بوضوح عن هذا الموقف.. هذا، باختصار، ما ينبغي على الجمهوريين أن يواجهوه بخصوص الهذه القضية.. والتاريخ يقول إنهم قد واجهوه فعلا، وحاولوا الإبانة فيه قدر استطاعتهم، لكن ما يزال الكثير من التشويش

وغياب المعلومة الوافية موجودا في أذهان الناس، وعليه فإن مسؤولية الجمهوريين في الاستمرار في محاولة توضيح الأمر ما زالت قائمة، في مستوى من المستويات.

في الصفحات التالية من هذه الورقة نقدم مكتوبين، كاتباهما من الجمهوريين الذين عاصروا تلك المرحلة وكانوا جزءا من تفاصيلها، يحاولان اليوم الاستمرار في محاولة التوضيح هذه.. المكتوبان أدناه في أصلهما كانا ردين على ورقة واحدة، هي ورقة الدكتور محمد المهدي بشرى المعنونة "المثقف والسلطة: مصائر فاجعة"، والتي كان قد قدمها في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الكتاب السودانيين.. في تلك الورقة تناول الدكتور بشرى علاقة الأستاذ محمود محمود طه (كمثقف) بنظام مايو (كسلطة)، ومن خلال هذا التناول انتقد الدكتور موقف الحركة الجمهورية من نظام مايو بصورة تتمحور حول الأسئلة التي ذكرناها آنفا.. ليس هناك ما يميّز هذا النقد الذي قدمه الدكتور بشرى عن كثير من أشباهه وسابقيه، ولكن ما يميّزه في سياق اليوم أنه أعطى هذين الكاتبين فرصة جديدة لإعادة توضيح هذه القضية القديمة.. يمكننا أن نلخص مسار نقاش الكاتبين في النقاط التالية:

- كيف كان الوضع السياسي في البلاد قبل مجيء مايو؟ هل كان حكما ديمقراطيا حقا أم دكتاتورية مدنية مقنعة بآليات الديمقراطية الميكانيكية وتهدف أيضا للاكتساء بقداسة الدين؟
- ماذا كان هناك من خيارات واقعية، متاحة، في تلك الحقبة، أفضل من نظام مايو؟ أي ما هي البدائل الجاهزة التي كانت متوفرة حينها؟
- كيف أيّد الجمهوريون مايو؟ هل كان تأييدا مطلقا أم مشروطا؟ وهل كانوا متسقين مع أقوالهم المعلنة بخصوص ذلك أم لا؟
- كيف نتابع مراحل العلاقة بين الجمهوريين ومايو، من التأييد السلبي، مرورا بالتأييد الإيجابي، وحتى المعارضة المباشرة، ونخرج بمنهج واضح يبرر سيرورة هذه المراحل؟

كل هذه النقاط متروكة للقارئ كي يستنبط إجاباتها من المكتوبين أدناه، لكن نريد أن ننوه فقط إلى أن التقييم الموضوعي المنصف لموقف الجمهوريين مع مايو يتطلب إدراكا لقضايا الدستور والحكم الدستوري، وقضايا الديمقراطية وشروطها الأولية، وكذلك قضايا الإسلام والإصلاح الاجتماعي والمسائل التشريعية، فعمدة حجج الجمهوريين بخصوص موقفهم من مايو هي أنهم إنما كانوا يحافظون على كرامة الحكم الدستوري ونقاء الديمقراطية والإسلام ممن يرتكبون المظالم بحق الشعب تحت مسمى جميع هذه القيم العليا، وأن مايو، لكونها كانت دكتاتورية عسكرية صرفة، لم تستتر بأي من تلك القيم العليا أو تدعيها، كانت أفضل من غيرها في تلك الحقبة لمجرد هذا السبب البسيط، بغض النظر عن بقية التفاصيل التي سيتابعها القارئ أدناه.

وفي ختام هذه المقدمة نهدي القارئ معلومتين مهمتين جدا، تعينه على استقراء موقف الجمهوريين.. المعلومة الأولى هي أن الجمهوريين لم يحصل لهم، على مدى سنين الحكم الوطني، أي سجن أو اعتقال، إلا في عهد مايو، وبهذا فإن الجمهوريين لم يُسجنوا ويُعتقلوا قبل مايو إلا أيام الاستعمار (برغم أنهم تعرضوا لمضايقات السلطة وتقييداتها لحقوقهم التعبيرية عموما تحت أنظمة الحكم الأخرى التي مرت على السودان)، وقد كان الأستاذ محمود محمد طه ممنوعا، من سلطة مايو، من الحديث في المنابر العامة منذ العام 1973، أي نسبيا منذ بدايات مايو.. المعلومة الثانية هي أن الجمهوريين كانوا، منذ البداية، على رفض مبدئي للمشاركة التمثيلية في أجهزة مايو، وقد حاولت مايو في بداياتها احتواء بعض الجمهوريين كممثلين في أجهزة حكومتها، لكن رفض الجمهوريين ظل مبدئيا وواضحا على طول المدى، وبهذا لم يجن الجمهوريون أي مكاسب سياسية تنظيمية، أو مادية عموما، من وراء فترة تأييدهم لمايو.

قصي همرور

في حوارية المثقف والسلطة أو جدلية الفكر والواقع
الجمهوريون ومايو: جرد حساب

(نـُشرت في أربع مقالات بصحيفة الأحداث السودانية، يناير 2008)

عيسى إبراهيم

دوافع الكتابة

قدَّم أخي وصديقي وابن "دفعتي" في "الميري" البروفسور محمد المهدي بشرى ورقة بعنوان "المثقف والسلطة: مصائر فاجعة" في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الكتاب السودانيين، تناول فيها ضمن من تناول علاقة الأستاذ محمود محمد طه (اقرأ الجمهوريين) بسلطة مايو، وهي علاقة كثيراً ما يعتورها سوء التفسير ومجانبة الفهم للواقع المعاش والقراءة الظاهرية المتعجلة وعدم الانصاف عند الكثيرين ممن نعدهم علماء ومفكرين وكتّابا وحتى باحثين. لا نريد أن نسوق الأعذار أو نلتمس المبررات خاصة وأن الفترة المعنية، والتي حملت شهادتها ومضت، لم يمض عليها كثير زمن ولم تدخل في ذمة التاريخ بصورة لا يمكن استدعاؤها، والكثيرون ممن عنيناهم بالذكر هم شهود عيان ومعاصرون لفترة العقدين من 1965 إلى 1985 ومن ضمنهم أخي دكتور البشرى.

نعت محمد المهدي الأستاذ محمود بـ "تعجل النظر في الحكم على سلطة مايو الاستبدادية" وقال إن محموداً: "وقف إلى جانب سلطة النميري وناصره بقوة"، وواصل ليقول: "وحتى عندما بالغ النظام في العداء للشعب السوداني كان محمود وجماعته يدافعون عن سياسات النظام ويسوغون (هكذا في الأصل وأعتقد أن الدكتور بشرى يقصد يسوقون) له المبررات"، إلى أن يقول: "فالفكر الجمهوري لم ير في الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي جرّت البلاد إليها سياسات نميري، لم ير فيها سوى "أزمة أخلاق"، فنجدهم يكتبون في مطبوعاتهم "إن أزمة أمتنا الراهنة هي أزمة أخلاق، فنحن لا ينقصنا التخطيط العلمي ولا الخبرة الفنية ولا الكوادر المؤهلة بقدر ما تنقصنا الأخلاق". ما يُستغرب له أن الدكتور يتبع أسلوباً غير محكم في الإشارة إلى المراجع التي استقى منها المعلومات فنجده يكتب: (الأخوان الجمهوريون: 1982)، وهي إشارة لا تفي بالغرض فالجمهوريون كتبوا عشرات الكتب في العام المشار إليه.

ولكن، هل حقاً كان الجمهوريون يرون في نظام مايو المنقذ للبلاد من تخلفها السياسي والاجتماعي؟! أنظره يقول: "وقد ظل هذا الفكر يركز على مفهوم أزمة الأخلاق ويوظفها كمنظور في رؤية الواقع السياسي في البلاد، ولعل هذا مما قاد الفكر الجمهوري وقادته ليروا في نظام مايو بكل دكتاتوريته واستبداده المنقذ للبلاد من تخلفها السياسي والاجتماعي". تساءل محمد البشرى في ورقته عن أسباب الكيل بمكيالين من الجمهوريين تجاه نميري والسادات، من جانب وتجاه عبد الناصر من جانب آخر، إذ – في وجهة نظر بشرى – الجمهوريون يعتبرون عبد الناصر هو المسؤول عن الهزيمة التي لحقت بالعرب في يونيو/حزيران".

يقول الدكتور: "حاولنا تلمس التأييد المطلق الذي حظي به نميري ونظامه من قبل الفكر الجمهوري"، فهل حقاً كان تأييد الجمهوريين لنميري ونظامه تأييداً مطلقاً من غير قيد أم كان مقيداً؟ أبدى دكتور محمد حيرته "من إهمال أو تجاهل أغلب الكتّاب الذين عالجوا أمر الفكر الجمهوري لموقف الفكر من نظام جعفر نميري الاستبدادي"، وقال أيضاً: "نادرة جداً المرات التي يقف فيها باحث أو كاتب أمام علاقة الفكر الجمهوري بنظام جعفر نميري القمعي، فهذه العلاقة تطرح الكثير من التساؤلات وأهمها مبررات وقوف مفكر في استنارة محمود مع حاكم مستبد"، والغريب أن كل هذه الحوافز و"المشهيات" المطروحة من قبل أخي وصديقي الدكتور الباحث والبروفسور بشرى لم تـُنهضه للتصدي لهذه المعضلة ليفك شفرتها ويذلل صعابها للمتسائلين والمحتارين، وهو على رأسهم!!. بالرغم من قول البشرى "وإذا كان من الممكن النظر لسلوك المهدي وخليفته في سياق عصرهم وفي ظل الظروف الدولية التي فُرضت على المهدية دولة وثورة،

والبحث عن مبررات للسلوك الاستبدادي للحاكم"، لكنه يتجاوز معايير الحكم هذه ولا يستدعيها لمحاكمة الجمهوريين وفق منظورها!!.

هذه باختصار – أرجو ألا يكون مخلا – الدوافع التي قادتنا للكتابة، وإثارة الموضوع، ومحاولة رفد القارىء العزيز بالمعلومات التي تجلي غامض الموقف، وتقرب إلى الأفهام ما بعُد من تفسيرات ومبررات.

البحث عن "فولتير" سوداني

الحاجة إلى "فولتير" سوداني حاجة ملحة وعاجلة، يقول فولتير: "قد لا أتفق مع رأيك ولكنني على استعداد لأن أدفع حياتي رخيصة في سبيل أن تقول رأيك"، ولقد عانى الجمهوريون ولا يزالون في سبيل توصيل فهمهم إلى الناس، ولقد تضافرت جهود كثيرة لحجب وتشويه رأيهم، ليست بغائبة على المراقبين والدارسين، ولقد سعى الجمهوريون طوال حركتهم لبناء رأي ثالث يسعى للحوار وتكون مصلحته الحقيقية في تقويم أركانه وتثبيت أقدامه، فلم لا تكون، عزيزي القارىء، فولتيراً سودانياً؟

مرافعة أولى
المناخ السياسي قبيل مجىء مايو (65 – مايو 69)

أولاً: الأوزان السياسية للأحزاب السودانية

في أول انتخابات بعد ثورة اكتوبر (انتخابات مايو 65)، نال حزب الأمة 75 مقعداً، والوطني الاتحادي 52 مقعداً، والمستقلون 15 مقعداً (من ضمنهم أحد عشر مقعداً يمثلون الحزب الشيوعي السوداني)، ومؤتمر البجا 10 مقاعد، وجبهة الميثاق الإسلامي 3 مقاعد، وحزب الشعب الديمقراطي (رغم مقاطعته المعلنة للانتخابات) 3 مقاعد، و3 مقاعد فاز بها من ليس لهم انتماء معلن للأحزاب السياسية، وكان العدد الكلي للمقاعد 158 مقعداً من غير دوائر الجنوب.[1]

في الانتخابات التالية (مايو 68) كان الوزن الحزبي كالآتي: الاتحادي الديمقراطي 101 مقعد، جبهة الجنوب 10 مقاعد، الأمة جناح الصادق 36 مقعداً، الأمة جناح الإمام 30 مقعداً، مستقلون 9 مقاعد، إشتراكيون مقعدان، جبهة الميثاق الإسلامي 3 مقاعد، حزب أمة 5 مقاعد، مؤتمر البجا 3 مقاعد، حزب سانو 15 مقعداً.[2]

ثانياً: عظم نزاع الفترة

اتسمت الفترة المشار إليها، بالنزاع الساخن بين دعاة تطبيق ما يسمى بالدستور الإسلامي وبين قوى المجتمع المستنيرة، المقاومة لهذه النزعة المتسارعة والمستغلة للقوى ذات الغلبة العددية في برلمانات تلك الفترة، وتمثلت قوى المقاومة في حركة الأخوان الجمهوريين تحت قيادة الأستاذ محمود محمد طه وقوى اليسار عموماً.

البداية: تم تشكيل لجنة فنية للدراسات الدستورية في يوم 26 يناير 1966 برئاسة محمد ابراهيم خليل، وزير العدل حينذاك، وعضوية السادة جلال علي لطفي، د. حسن الترابي، د. مدثر عبد الرحيم، مامون سنادة، أحمد متولي العتباني، إبراهيم المفتي، اسحق محمد الخليفة شريف، حسن عمر، نتالي الواك، د. سيد أمين، وقد

[1] المصدر: تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان سبتمبر 68، بنك المعلومات السوداني، رقم الايداع (5730/ 86)
[2] نفس المصدر السابق

اعتذر ابراهيم المفتي عن قبول عضوية اللجنة نسبة لأعبائه الوزارية، وفي 11 ديسمبر 1966 أعاد مأمون سنادة، وزير العدل آنذاك، تشكيل اللجنة بإضافة السادة: عبد الماجد أبو حسبو، كمال الدين عباس، اميل قرنفلي، أحمد زين العابدين، د. عقيل أحمد عقيل، وفي 19 فبراير 1967 تم انتخاب د. المبارك الفاضل شداد رئيساً لها.

أخذت اللجنة الفنية توالي تقديم مذكراتها الفنية فجاءت بالمذكرة رقم (2) عن "الدولة الإسلامية والعلمانية"، وبعد مداولات ومباحثات في أربع جلسات متتالية اتخذت القرار الآتي: "أن يكون دستور السودان مستمداً من مبادىء الإسلام وروحه". في 27 يونيو 1967 بعث عبد الماجد أبو حسبو، وزير العدل في تلك الفترة، بخطاب لأعضاء اللجنة الفنية شاكراً ومقدراً لما بذلوه من جهد، وضمن خطابه قرار مجلس الوزراء الذي يوكل مهمة صياغة قرارات اللجنة القومية لعدد محدود من الأعضاء، وذلك نسبة لاقتراب الموعد المحدد لتقديم مشروع الدستور للجمعية التأسيسية وكانوا هم: مأمون سنادة، أحمد متولي العتباني، د. عقيل أحمد عقيل، نتالي الواك، محمد ابراهيم خليل، د. حسن الترابي، حسن عمر أحمد، وهاشم محمد السيد.

فرغت اللجنة من اجازة أبواب الدستور في جلستها الختامية رقم (75) بتاريخ 10 يناير 1968 حيث أكملت مشروع الدستور وقدم للجمعية التأسيسية في 15 يناير 1968. قدمت اللجنة الفنية احدى عشرة مذكرة حوت هيكل مشروع الدستور والدستور الإسلامي والدستور غير الديني. حوى الجزء الأول اعتبارات ترجح الدستور غير الديني، والجزء الثاني اعتبارات ترجح الدستور الإسلامي، والجزء الثالث نبذة حول الدستور الإسلامي، والجمهورية البرلمانية والجمهورية الرئاسية، والحكم الاقليمي، والمبادىء الموجهة، والحريات والحقوق الأساسية، والهيئة القضائية، والهيئة التشريعية، ولجنة الانتخابات، وتعديل الدستور، وأخيراً الخدمة المدنية والرقابة الإدارية.[3]

مرافعة ثانية
الغلبة لحزبي الأمة والاتحادي

حاز الحزبان الكبيران "الاتحادي والأمة" على الأغلبية البرلمانية المطلقة، إذ حصلا مجتمعين على 127 مقعداً في انتخابات مايو 65، فإذا أضفنا إليهما مقاعد جبهة الميثاق الإسلامي، الرصيد السلفي الجاهز، تصبح المقاعد 130 مقعداً من أصل 158 مقعداً، باستثناء مقاعد الجنوب، مما شكل نسبة 82% من قوى البرلمان.

في انتخابات مايو 68، حازت مجموعة الأحزاب التقليدية؛ الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة بجناحيه (الصادق والإمام) وجبهة الميثاق؛ ما مجموعه 175 مقعدا من أصل 211 مقعداً، وهي أغلبية مطلقة شكلت أيضاً آنذاك نسبة 82% من قوى الجمعية التأسيسية. هذه الأغلبية الميكانيكية المرعبة هي التي دارت تحت مظلتها معارك غير متكافئة بين دعاة ما يسمى بالدستور الإسلامي والقوى المعارضة له، وتم بتدبير منها وتحت رايتها حل الحزب الشيوعي السوداني إثر تداعيات ما عرف بقضية معهد المعلمين العالي، وعقدت محاكمة صورية، من محكمة شرعية غير مختصة، للأستاذ محمود محمد طه والجمهوريين قضت بردة الأستاذ، وهو أمر سنتعرض له لاحقاً.

أولاً: حل الحزب الشيوعي السوداني

استغلت جماعة الأخوان المسلمين حادثة ندوة معهد المعلمين العالي (كلية التربية جامعة الخرطوم حالياً) المختلف حول حدوثها بالكيفية المثارة بها،[4] فحركت مجاميع الطلاب وجماهير المساجد في مظاهرات

[3] مشروع دستور جمهورية السودان، مذكرات اللجنة الفنية للدراسات الدستورية 1968، مطبعة جامعة الخرطوم
[4] انظر صديق البادي، "قصة حل الحزب الشيوعى.. أسرار وخفايا"، موقع سودانيز أونلاين، مكتبة عمر ادريس محمد

وحشود، وكان لها دور مفصلي – بجانب جماهير الأحزاب الطائفية المحشودة حول مايسمى بالدستور الإسلامي – في حل الحزب الشيوعي السوداني وتعديل الدستور.

تمت مناقشة أمر تعديل الدستور داخل الجمعية التأسيسية، وأجيز قرار التعديل في 24 نوفمبر 1965،[5] وأدخلت عليه مادة تحرم الترويج والعمل لنشر الأفكار الشيوعية، وكذلك تقرر طرد نواب الحزب الشيوعي السوداني وكان عددهم احد عشر نائباً. وصرح المرحوم عبد الخالق محجوب، سكرتير الحزب، لوكالة أنباء الخرطوم بأن الأحداث التى أعقبت الندوة تمثل قمة التحضير لضرب الديمقراطية عن طريق تصوير المشكلة كصراع بين الإسلام والإلحاد، وان قرار حل الحزب الشيوعى يمثل خوف الأحزاب الرجعية من نمو حركة المعارضة.

وعند مرحلة الاستئناف أصدر القاضي صلاح حسن، عضو المحكمة العليا، حكماً ببطلان قرار حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية. علق السيد الصادق المهدي، رئيس مجلس الوزراء آنذاك، على هذا بقوله إن حكم المحكمة حكم تقريري غير ملزم للحكومة، مما شكل وقتها أكبر إهانة للجهاز القضائي، وهذا ما يفسر قدوم بابكر عوض الله، رئيس القضاء في ذلك الحين، في ركب مايو، وهو صاحب الدور المشهود في انجاح ثورة أكتوبر 64.

أصدر دكتور حسن الترابي، الأمين العام لجبهة الميثاق الإسلامي، كتاباً بعنوان "أضواء على المشكلة الدستورية"، يوافق ويبرر لتعديل الدستور وحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه، وقد تصدى له الأستاذ محمود محمد طه في كتاب ذائع الصيت هو "زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان: 1- الثقافة الغربية 2- الإسلام، من كتابه أضواء على المشكلة الدستورية" مفنداً ومدافعاً عن الديمقراطية باعتبار أن المادة التي تم تعديلها هي روح الدستور ولا يمكن تعديلها، إذ في تعديلها تزييف للديمقراطية.

ونحن الآن لسنا بصدد استعراض الكتابين أو التعرض للأزمة الدستورية الناتجة عن التعديل الدستوري المشار إليه، وإنما نحن حقيقة بصدد استعراض إرهاصات ظهور مايو باستعراض السياق الذي أنتجها، ولمن شاء الاستزادة الاطلاع بتوسع في الكتابين المذكورين، ويمكن قراءة كتاب الأستاذ محمود في موقع الفكرة الجمهورية (www.alfikra.org). ولقد وقف الجمهوريون ضد تعديل الدستور وضد طرد النواب دفاعاً عن حق الحرية للجميع الذي بدونه لا يكون دستور، مبينين أن الطائفية، تحت ستار محاربة الشيوعية، تريد أن تُحكم قبضتها على الشعب وتكبت كل صوت حر، مستغلة في ذلك دعوة "الدستور الإسلامي" المزيف.

ثانياً: محكمة الردة؛ المكيدة السياسية

قاوم الجمهوريون، بكل سبيل متاح، دعوة ما يسمى بالدستور الإسلامي، وأطلقوا عليه مسمى" الدستور الإسلامي المزيف"، فعقدوا المحاضرات والندوات وأركان النقاش وأقاموا المعارض وأصدروا ووزعوا الكتب بطريقتهم المعهودة في كل مكان، ونظموا الأسابيع لتوعية المواطنين بالحقوق الأساسية، الأمر الذي أزعج الطائفية وربائبها من الأخوان المسلمين. نعى الجمهوريون على الأحزاب السودانية افتقارها لفلسفة حكم، منذ فجرها الباكر، تعصمها من الخطأ، وبرامج تخول لها حكم البلاد، وهي أحزاب طائفية، تكاتفت بُعيد ثورة اكتوبر وسعت بكل سبيل، وعن طريق الترهيب بواسطة جماهير الأنصار، حتى أسقطت حكومة أكتوبر الأولى بقيادة المرحوم سر الختم الخليفة الذي استجاب لضغوطات الطائفية وتقدم باستقالته.

تآمر جنائي!!

[5] انظر مجموعة وثائق الحزب الشيوعي السوداني (1961-1969)، المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي، 1999، أمستردام - هولندا

ضاق السياسيون والسلفيون ذرعاً بالنقد الموضوعي الذي تولاه الجمهوريون وكشفهم زيف الأحزاب السلفية، وها هو المدعي الأول في محكمة الردة، الأمين داوود، ينقل لنا خطاباً من أحد أعضاء مجلس السيادة، الفاضل بشرى المهدي، بتاريخ 1968/11/3، أي قبل أسبوعين من المحكمة، يقول فيه، في دعوة صريحة لإيقاف محاضرات الأستاذ محمود: "وأرجو أن يتخذ الإجراء الرادع ضده"، وتُحدّثنا أيضاً جريدة الرأي العام الصادرة بتاريخ 1968/11/14، أي قبل أربعة أيام من انعقاد محكمة الردة، بالآتي: "وبنفس الوقت جاءنا من وزارة التربية والتعليم أن السيد رئيس مجلس السيادة لم يصدر أية تعليمات لمنع المحاضرة المذكورة، وكل الذي حدث هو أن فضيلة مولانا قاضي قضاة السودان بعث بخطاب إلى السيد رئيس وأعضاء مجلس السيادة، بصورة لوزارة التربية وسلطات الأمن، ينصح فيها بعدم تقديم المحاضرة خشية أن يكون فيها ما يثير المسلمين، وتقول الوزارة إنها اتصلت من جانبها، دون ايعاز من مجلس السيادة الموقر، بالسيد عميد معهد المعلمين العالي لإبلاغ الطلاب مقدمي الندوة، باحتمال إثارة الأمن"، وتمضي الرأي العام لتقول بعد هذا: "ونود أن نؤكد أن العميد بالإنابة قد اجتمع بالطلاب وأبلغهم اعتراض الرئيس الأزهري على المحاضرة، وطلب منهم إلغاءها، وأنهم أصروا على تقديمها، وقدموها بالفعل". في مثل هذا المناخ كانت الدعوة للدستور الإسلامي على أشدها، وكان الإمام الهادي يتحدث في الصحف اليومية عن فرض الدستور الإسلامي بالقوة، وكان الأزهري يتحدث عن جعل القضاء الشرعي فوق القضاء المدني.

في مثل هذا المناخ من الهوس والتهريج السياسي اتصل الامين داوود، مدعي محكمة الردة الأول، بقاضي القضاة وبقاضي المحكمة العليا، توفيق احمد صديق الذي سينظر الدعوى، ووجد منهم قبولاً وموافقة على رفع الدعوى حسبة، ولقد تحدث الامين داوود عن هذه الاتصالات في كتابه "نقض مفتريات..." صفحة 45 الطبعة الثانية.

المحكمة المهزلة

في يوم الاثنين 18 نوفمبر 1968، انعقدت ما سميت بالمحكمة الشرعية العليا لتنظر في دعوى الردة المرفوعة ضد الأستاذ محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري، من الشيخين الامين داوود محمد وحسين محمد زكي، حيث حكمت بالردة على الأستاذ محمود. إن الأخطاء القانونية التي ارتكبتها هذه المحكمة يكاد يخطئها العد، ونورد فيما يلي طائفة منها:

1. لا توجد محكمة على الاطلاق تملك صلاحية سلب المواطن حقه في الرأي، لا ولا المحكمة العليا نفسها، بل إن المحكمة العليا من أوجب واجباتها حماية هذا الحق، وذلك وفاء للواجب الدستوري الذي ينص على أن المحكمة العليا هي حامية الدستور.
2. قاضي محكمة الردة استشاره المدعي في رفع الدعوى، ووثق المدعي من وقوف القاضي معه ثم رفع الدعوى بعد ذلك.
3. قاضي القضاة يؤيد في الصحف اليومية حكماً قد يرفع له في استئناف غداً.
4. رُفعت الجلسة لمدة ثلث ساعة صدر بعدها أخطر حكم أصدرته محكمة سودانية، وثلث الساعة لا يكفي لمجرد قراءة أقوال المدعيين وأقوال شهودهما، فضلاً عن فحصها وتقييمها ووزن البينات مع مراجعة نصوص القانون، مما يقف حجة قاطعة على أن هذا الحكم قد كان معداً وجاهزاً قبل انعقاد المحكمة.
5. قبلت المحكمة بيانات سماعية من الشهود، وقد كانت كلها ادعاءات باطلة من خصوم سياسيين.
6. أورد بعض الشهود نصوصاً من كتب لم ترجع المحكمة للأصل حتى تستوثق من صحة ما عرض لها، وجميع النصوص التي عرضت للمحكمة كانت مبتورة.

7. صرفت محكمة الردة النظر عن البنود من (ألف إلى زاي)، وهي بنود الآثار المترتبة على حكم الردة، وان صرف المحكمة النظر عن هذه البنود ينهض دليلاً عملياً على أن المحكمة قد واجهها العجز الحقيقي عن تنفيذ آثار الحكم، فكأنها أدركت بلسان حالها أنها غير صاحبة اختصاص.[6]

الأستاذ محمد إبراهيم خليل من القانونيين السودانيين الذين تقلدوا أرفع المناصب القانونية في البلاد. قال في خطاب للسيد رئيس تحرير صحيفة الأيام بتاريخ 1968/11/21، بعد أن ناقش قانون تأسيس المحاكم الشرعية لعام 1902: "لذلك ترى يا سيدي أنه ليس من اختصاص المحاكم الشرعية في السودان أن تحكم بكفر أحد أو زندقة أحد أو ردته".

مرافعة الأساس
مايو التوقيت والدلالة

جاءت مايو كما قلنا ونقول دائماً في ساعة الصفر، وكان الدستور الإسلامي المزيف في طور القراءة الثانية، تمهيداً لإجازته بالأغلبية الميكانيكية (82% من حجم الجمعية التأسيسية) التي تتمتع بها قوى الطائفية وقوى الهوس الديني.

للجمهوريين رأي سلبي عتيد في الحركة السياسية السودانية، منذ بواكير فجر الاستقلال وإلى يوم الناس هذا، لانعدام المذهبية لديها وفلسفة الحكم والبرنامج المصاحب، والاعتماد على الحشد الطائفي وتجميد وعي الأتباع، ثم سعيها الحثيث، ممثلة في الحزبين الكبيرين وحركة الأخوان المسلمين، إلى محاولة الجمع بين السلطتين الزمنية والروحية بإجازة دستور إسلامي يلتحف قداسة الدين ويهزم حركة الوعي بالكبت والإرهاب، معتمدة على سلطة روحية زائفة يوفرها لها ما يسمى بالدستور الإسلامي، وكان الجمهوريون لهم بالمرصاد كما رأينا في الحلقة الماضية من هذه السلسلة.

ولعل مجيء مايو في تلك اللحظة التاريخية الفارقة، هو في حد ذاته أكبر دليل على صدقية ما ذهبنا إليه، وشاهد حقيقي على صحة تحليلنا لتلك الفترة العصيبة (65-69) التي كانت تمر بها البلاد. جاءت مايو بمثابة إنقاذ للبلاد وخروج على الواقع وسلبياته، مدعومة بالشيوعيين، أو على أقل تقدير ملبية لأشواقهم، فالتحقوا بها. شاهد آخر هو ظهور بابكر عوض الله رئيس القضاء السابق في ركب مايو، انتصاراً لما لحق بالهيئة القضائية من ازدراء وتهوين في الفترة المشار إليها إبان تعديل الدستور وحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان وعدم الانصياع لقرار المحكمة الدستورية الملزم للحكومة.

لماذا أيد الجمهوريون مايو

جاء في خاتمة كتاب "زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان..." الذي صدر في أعقاب الأزمة الدستورية قبيل ظهور مايو، قول الأستاذ محمود: "ولكن الله لن يخلي بين هذا البلد وبين مضلليه، فقد عوده الخير وسيصل عادته إن شاء الله"، وكانت الاستجابة سريعة، وحيل بين الطائفية وكراسي الحكم. كتبت مجلة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم تحت عنوان "محمود: كنا أمام خيارين؛ مايو أو الطائفية والهوس الديني.. فارتضينا أخف الضررين"، وجاء سؤال الطلاب للأستاذ: تأييدكم لهذا النظام علي أي أساس كان؟ فأجاب الأستاذ محمود: نحن ما عندنا فرصة لنجد المستوى اللي نحن عايزنو للدعوة للفكرة وكان علينا اختيار أخف الضررين: الطائفيــة أو مــايو.

[6] الأخوان الجمهوريون، مايو 1975، "مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية"، الطبعة الثانية

أيد الجمهوريون مايو لسبب بديهي، وهو إيقافها للمد الطائفي الذي كاد أن يعزز سلطته الدينية المستولية بالسلطة الزمنية الشاملة، ولذا كان تأييدهم لمايو مبدئياً ثابتاً، لا تمليه رغبة في كسب سياسي، ولا تحركه نزعة للاحتواء والوصاية.

الجمهوريون؛ سذاجة أم حصافة؟!

الجمهوريون، على عكس جميع الذين أيدوا مايو، عفُّوا ولم يشتركوا في أجهزة النظام، تشريعية كانت أو سياسية أو تنفيذية، مما قاد مراقبيهم لوصفهم بأنهم "مايويون من منازلهم أو مايويون بالمجاني"، كما هو عند الشاعر المرحوم صلاح أحمد إبراهيم، لأن في عرف هؤلاء المراقبين لابد من جني ثمار التأييد مالاً أو وظيفة أو جاهاً وسلطة. وما دامت السياسة هي فن الممكن فلا يمكن وصف الأستاذ أو الجمهوريين بالسذاجة السياسية لأنهم، كما يقول صلاح فيما أورده عنه محمد المهدي بشرى، ساندوا نظاماً "بانت سوءته وانكشفت عورته واتضح للغاشي والماشي فساده"، إذ في مساندتهم لهذا النظام استقراء حصيف للواقع الذي لا يملكون تغييره، والذي لا يمكن أن ينتج بديلاً أفضل، والبديل الجاهز هو الطائفية التي تراهن على تجميد وعي المواطنين، والهوس الديني الذي نعيش نحن اليوم في براثن إحباطاته، وهو المروض بفعل الزمن.

هل هناك شبهة عجلة في الحكم على مايو

مجيء مايو كما قلنا كان استجابة لدعاء الجمهوريين الذي أوردناه قبل قليل، ونزيد القارئ علماً بما حدث في جلسة الجمهوريين لتقييم مايو. بُعيد حلولها بيومين فقط قال الأستاذ محمود:

> "أنا كنت متأكد أن الله لن يخلي بين الشعب السوداني ومؤامرة الطائفية لتمرير الدستور الإسلامي المزيف، في سعيها للاستيلاء على السلطة الزمنية والسلطة الدينية، لكن ما كنت عارف الوسيلة اللي راح يستعملها الله في حماية الشعب من المؤامرة دي، حتى جا نميري ورفاقه من خور عمر فشعرت أن الله استخدمهم في ساعة الصفر [...] لكن ثورة مايو ماها البديل الصحيح عن الطائفية، نحنا البديل الصحيح لو كنا جاهزين.. ولذلك لن نؤيد مايو تأييد ايجابي، بل نؤيد تأييد سلبي بمعنى أننا لن نعارضها، لأن معارضتنا ليها ستذهب في ترجيح كفة الطائفية.. وعليه سيكون موقفنا من مايو التأييد السلبي إلا إذا تعرضت لمؤامرة الطائفية في الوقت داك نأيدها تأييد ايجابي.. مايو جات لتكسر شوكة الطائفية وتقلم أظافر الشيوعية، وبعد أن تؤدي دورها راح تفسد وتكون أخطاها واضحة بصورة كبيرة في أخريات أيامها وراح نتصدى ليها بقوة فتذهب على أيدينا".[7]

هل يمكن – عزيزي القارئ – بعد هذا التوافق الواضح بين الفكرة والحدث أن تكون هناك شبهة عجلة في الحكم على مايو لرجل نذر نفسه لإيقاظ الفكر في نفسه وفي من حوله؟!

الاستبداد بين "الملساء" و"الكوكابا"

الطرفة تقول: إن درويش المهدية حينما أدرك طريدته المستيقنة من الموت، التفتت إليه مستحلفة له: عليك الله بالملساء.. وللذين لا يعلمون "الملساء" و"الكوكابا" هي حربة ذات رأسين أحدهما "أملس" والآخر

[7] عمر هواري (نقلاً عن عمر القراي)، سودانيزأونلاين، خيط بعنوان "الجمهوريون.."

"مشرشر". "دَحين" نقول لصديقي دكتور محمد الذي وصف مايو بالاستبداد: الفرق بين استبداد مايو واستبداد الطائفية هو الفرق بين "الملساء والكوكابا" فاستبداد مايو علماني ومقدور عليه من حيث امكانية كشفه بسهولة، أما استبداد الطائفية فيلتحف الدين وكشفه "عويص" في حين أن كلاهما استبداد، فانظر هداك الله..

بين مايو ومعارضيها

أورد د. محمد المهدي بشرى نقلاً عن دكتور حيدر إبراهيم علي قوله: "كان الأستاذ محمود ديمقراطياً حقيقياً ينبذ العنف ويسلك سلوكاً إنسانياً راقياً، ولذلك استحق عن جدارة لقب (غاندي السودان) وكان ضد العنف سواء بالفعل أو بالقول".. ونتوكأ على هذه الشهادة في الولوج لمعالجة هذه الفقرة من الكتابة.

مايو كما هو واضح نظام عسكري استولى على السلطة عن طريق القوة، وجابهته قوى معارضة عن طريق القوة المادية العسكرية، والبداهة تقول إن الغلبة ستكون للأكثر استعداداً للمجابهة. ومايو تصدت لمعارضيها الذين رفعوا في وجهها السلاح، وكل مبررات الجمهوريين التي كانوا يسوقونها لبقاء النظام هو أن البديل الجاهز لمايو هي الطائفية وقوى الهوس الديني، والبديل الغائب هو الوعي الشعبي، الذي اشترى الجمهوريون الزمن لإحداثه.

الاقتصاد وأزمة الأخلاق

قدم الجمهوريون الحل الجذري للمشكلة الاقتصادية على المستوى النظري حين دعوا لتطوير التشريع من مستوى آية الزكاة الصغرى "خذ من أموالهم صدقة..." إلى مستوى آية الزكاة الكبرى "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" التي تحت مظلتها يمكن أن يقوم التطبيق الاشتراكي، لتدار موارد الدولة لصالح الكافة، وعلى المستوى العملي قدموا كتابهم "ساووا بين السودانيين في الفقر إلى أن يتساووا في الغنى". أما الحديث عن الأخلاق فهو الوجه الذي كان يطالعنا آنذاك فنحن حقاً "لا ينقصنا التخطيط العلمي ولا الخبرة الفنية ولا الكوادر المؤهلة بقدر ما تنقصنا الأخلاق"، والجمهوريون لم يغب عن بالهم "الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي جرَّت البلاد إليها سياسات نميري"، فقد نقدوا نظام نميري في حركته الاقتصادية وقدموا له النصح حين قالوا: "وبالطبع هناك الأخطاء التي يتحمل النظام وحده المسؤولية عنها، سواء في التخطيط، أو في التنفيذ، أو في المتابعة.. ومن تلك الأخطاء عدم الترشيد الكافي للصرف على التنمية، وللصرف الجاري، ومنها الصرف على مشروعات عمرانية، ليست تنموية بحتة، أو الصرف على أوجه غير إنتاجية وغير خدمية إطلاقاً".[8]

الجمهوريون: بين عبد الناصر والسادات

قدم الأستاذ محمود في كتابه "مشكلة الشرق الأوسط" حلين لمشكلة العرب مع إسرائيل، أحدهما عاجل والآخر آجل، ودعا العرب في الحل العاجل للاعتراف بإسرائيل ومباشرة تفاوضهم معها واستبعاد الوسطاء، وخلاصة الحل الآجل تكمن في نهوض العرب لحمل رسالتهم الأساسية "الإسلام" والعودة إلى "لا إله إلا الله"، ومفارقة الدعوة للقومية العربية، هذا باختصار يكاد يكون مخلاً، لضيق الحيز المتاح، ولمن أراد الشرح والتطويل الرجوع إلى الكتاب المشار إليه في موقع الفكرة الجمهورية (www.alfikra.org). تساءل محمد المهدي في ورقته عن الموقف المغاير للجمهورين تجاه عبد الناصر من جهة والسادات من جهة أخرى، واعتبره كيلاً بمكيالين، وهو في حقيقته يتسق مع موقف الجمهوريين المبدئي من مشكلة الشرق الأوسط،

[8] الأخوان الجمهوريون، أكتوبر 1980، "ما هو البديل عن مايو"، الطبعة الأولى، صفحة 35

فالسادات كان شجاعاً ومتسقاً مع ما طرحه الجمهوريون في الحل العاجل، لذا أيدوه وناصروه، أما عبد الناصر (يرحمه الله) فقد تنحى عن السلطة متحملاً آثام الهزيمة، فما هو الغريب في ذلك؟!

تأييد الجمهوريين بين الاطلاق والقيد

لم يكن تأييد الجمهوريين مطلقاً، كما ادعى صديقي بشرى، وانما كان مقيداً بحيلولتها بين الطائفية وكراسي السلطة، وهو ما نجحت فيه، ثم بسيرها في إتاحة نشر الوعي بين المواطنين، وهو أمر أخفقت فيه ولم تفلح.

ولكن هل حقاً كان الجمهوريون يرون في نظام مايو المنقذ للبلاد من تخلفها السياسي والاجتماعي؟! انظره يقول: "وقد ظل هذا الفكر يركز على مفهوم أزمة الأخلاق ويوظفها كمنظور في رؤية الواقع السياسي في البلاد، ولعل هذا مما قاد الفكر الجمهوري وقادته ليروا في نظام مايو بكل دكتاتوريته واستبداده المنقذ للبلاد من تخلفها السياسي والاجتماعي". لقد أيد الجمهوريون نظام مايو كنظام مرحلي، للاعتبارات التي ذكرناها.. ومايو بالطبع لا تمثل رأيهم، فرأيهم معروف. قال الجمهوريون لنظام مايو، كتابة، في كتاب وزع على الشعب أنه نظام مرحلي، ومما جاء في ذلك "اننا نرى أن "ثورة مايو" مهما قيل عن حسناتها، ومهما عددنا من إنجازاتها، فهي حركة مرحلية، نرجو أن يخرج الشعب، بفضل الله، ثم بفضل إنجازاتها في محاربة الطائفية وفساد الإدارة الأهلية، وما تبعها من انجازات الوحدة الوطنية بالجنوب، وتعمير البلاد بحركة التنمية، نرجو أن يخرج الشعب بعد كل أولئك الى رحاب الديمقراطية الواسعة فينخرط "رجال مايو" مع الشعب في وحدة وطنية شاملة، بعد ان أدوا دورهم في المرحلة".

تساؤل

قد يتبادر إلى الذهن سؤال، بل لا بد أن يتبادر؛ وهو "ما هو حصاد الجمهوريين في مجال التغيير، بعد الفداء العظيم، هل ذهب الفداء سُدًى؟!"، خاصة والجمهوريون يقولون إن الله استجاب لدعائهم، "ولكن الله لن يخلي بين هذا البلد وبين مضلليه، فقد عوده الخير وسيصل عادته إن شاء الله"، ونحن نرى الحركة الإسلامية وهي تقبض على مفاصل السلطة الآن؟!

الاجابة تقرب أن تكون بديهية، فقد راهن الجمهوريون على الزمن الذي يغير كل شيء، وها هي الحركة الإسلامية تفرض دستورها لعام 98 وقد خالفت فيه صريح الشريعة الإسلامية، حيث رفعت الحرج عن الدستور باسقاط شرطي الإسلام والذكورة عن المرشحين لرئاسة الجمهورية، واعتماد المواطنة معياراً للحقوق والواجبات، رغم اعتراض اللجنة القومية للدستور بقيادة خلف الله الرشيد، رئيس القضاء السابق، على النص المجاز من قبل المجلس الوطني والذي استخدم كلمة "فقط" في النص، ويعتقدون أن المجلس يعني كلمة "قط"، وكلا النصين يوافق رأي الجمهوريين في تطوير التشريع الإسلامي!..

وأخيرا.. نضع القلم وفي النفس شيءٌ من حتى، لاتساع الموضوع وتشعبه من جهة، ثم لغزارة المعلومات المتوافرة من جهة أخرى، ولضيق الحيز المتاح، ولاعتقادنا أن ما قيل فيه غنى للقانع، وفيه للمستزيد وقود للتفكير، والله المستعان وعليه التكلان.

الجمهوريون ومايو

(نُشرت في أربع مقالات بصحيفة السوداني، فبراير 2008)

د. عمر القراي

(وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ * وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)

لم أطلع على أوراق المؤتمر العام الثاني لاتحاد الكتاب السودانيين، وإن كنت صديقاً لعدد منهم، أعتز بصداقتهم ومعرفتهم خلال سنوات الدراسة ورفقة المشاركات المستمرة، في الحراك الثقافي والفكري في شتى المنابر العامة.. ولعلها مناسبة لأشكر اتحاد الكتاب في إحياء الذكرى الثالثة والعشرين لاستشهاد الأستاذ محمود محمد طه، والتي أقاموها مشكورين بمركز عبد الكريم ميرغني بام درمان، وألقى فيها د. محمد جلال كلمة ضافية، تنضح وفاء ومحبة. كنت، وفي ذهني هذه المواقف، أتوقع ان تكون الأوراق التي تناولها المؤتمر العام لاتحاد الكتاب، عميقة وصادقة وعلمية، وذات إدراك دقيق لكثير من إشكالات واقعنا الاجتماعي والسياسي.. ولكني، وأنا أطالع ما نقلته لنا صحيفة السوداني الغراء، في عددها رقم 776 بتاريخ 11 يناير 2008م، في سلسلة "المثقف والسلطة"، خاصة الجزء الذي يتحدث عن الأستاذ محمود محمد طه، قد أصبت بخيبة أمل في اتحاد الكتاب السودانيين!! فعلى الرغم من انني لا أجنح للتعميم، وأعرف ان كاتباً واحداً، مهما كان نشاطه، يجب الا يصم إنتاجه مجموعة من الكتاب، ربما اختلف معه سائرهم، واتفقوا على سطحية طرحه، الا انني ارى ان الكتابة ليست تنطعاً أجوفاً، عجولاً، وإنما هي مسئولية. ولعل شرف الكلمة، يضع كل أعضاء اتحاد الكتاب، في موقف يستلزم منهم درء مغبة هذا العمل، وذلك بتصديهم لنقد هذه الكتابات غير الموضوعية، والتي تحط من قدر اتحادهم!!

قبل التعليق على مقال د. محمد المهدي بشرى، عن علاقة الأستاذ محمود محمد طه والجمهوريين بنظام مايو، أود أن أشير لظاهرة عامة، غلبت على المقال، وهي التكرار الذي يظهر الكاتب بمظهر الحانق، المتعصب، بدلاً من المحلل الموضوعي المحايد، الذي يشغله التحليل العميق عن التكرار الممجوح.. فقد كتب د. محمد المهدي "ومن أسف فإن محمود برغم افكاره النيّرة المنحازة للديمقراطية والعدالة.. فقد وقف الى جانبه سلطة نميري وناصره بقوة" وكتب أيضاً "ومن الغريب حقاً انه برغم التأييد المطلق الذي وجده النميري بدكتاتوريته من محمود وجماعته" ثم كتب "حاولنا تلمس التأييد المطلق الذي حظي به نميري ونظامه من قبل الفكر الجمهوري" وأيضاً "وقف هذا الفكر مسانداً ومؤيداً هذا النظام بل والتبرير لعسف النظام وبطشه بالشعب" كما كتب أيضاً "ومن أسف أن مفكراً ومجدداً في قامة محمود محمد طه ومن حزبه يقفان وقفة المؤيد بل المدافع عن نظام استبدادي قمعي" وكتب "وقوف مفكر في استنارة محمود مع حاكم مستبد" وأيضاً "وقوف الحزب الجمهوري مع النميري في وقت عارضته كل أحزاب الشعب السوداني"!! ولقد كان يكفي الكاتب الموضوعي واحدة من هذه العبارات، ليوصل المعنى الذي يريده للقارئ، وهو ان الجمهوريين أيدوا نظاماً دكتاتوراً مستبداً، ما يناقض دعوتهم للحرية والديمقراطية، ثم بعد ذلك ينفذ الى التحليل، الذي يفسر به هذه الظاهرة التي استعصت عليه، وعلى غيره من المثقفين، بدلاً من تكرار نفس المعنى أكثر من ست مرات في مقال واحد، الأمر الذي يدل على قصورٍ مزرٍ في هيكل المقال، دع عنك المحتوى، الذي أرجو الله ان أتمكن من إظهار سحطيته هنا.

ومن عجب ان الذين انتقدوا موقف الأستاذ محمود من نظام مايو، شهدوا للأستاذ بالشجاعة والثبات على المبدأ، كما شهدوا له بالزهد في دنيا الناس.. فقد كتب د. محمد المهدي بشرى نفسه ما يلي: "كل هذا بالطبع لا يقدح من قيمة استشهاد محمود وموقفه الشجاع في خاتمة حياته، وهو الشيخ الذي ناهز السبعين، فقد دافع عما يراه صواباً ولم يساوم، وبهذا يكون محمود قد قدم نموذجاً للمفكر الشجاع الذي دفع حياته ثمناً لفكره".. وكتبت الأستاذة رشا عوض عبد الله، الكاتبة النابهة وعضوة حزب الامة النشطة:

"فالأستاذ محمود لم يرفع سلاحاً ولم يسفك دماً في معارك الصراع على السلطة والثروة، فهو العابد الزاهد القانع من كل زينة الدنيا وزخرفها ببيت (الجالوص) و(عنقريب الحبل) و(الكسرة بالويكة)، والذي قاده الى حبل المشنقة هو مجاهرته بأفكاره التي توصل إليها بأدائه لفريضة التفكير الحر المستقل من المسلمات الموروثة [...] ويجب ان تشمل المراجعة النقدية الجميع ولا تستثني أياً من التيارات الفكرية والسياسية، بمن في ذلك الجمهوريين أنفسهم، فقد وقعوا في خطأ تاريخي عندما أيدوا (ثورة مايو) في بداية عهدها، وهو خطأ لا يحتمل التبرير، فثورة مايو التي اعتقد الجمهوريون، وعلى رأسهم الأستاذ، أنها خطوة الى الأمام فأثبتت التجربة العملية أنها أخصب أرضية لازدهار الهوس هي أرضية الاستبداد، وهذا النقد لا ينتقص من قدر الأستاذ وجماعته فلا وجود في هذه الدنيا لتجربة إنسانية كاملة ومبرأة من كل عيب".[9]

فإذا كان الأستاذ بشهادة هؤلاء الكتاب، والمئات الذين شهدوا تنفيذ الإعدام بساحة سجن كوبر العمومي، لا يخشى الموت، وهو آخر ما يخافه الناس، فيضطرهم للمداهنة والكذب والنفاق والتملق.. وإذا كان يعيش حياة من الزهد، والبساطة، لم تتأت لغيره من أوائل الخريجين، وصفتها الأستاذة رشا، في عباراتها المشرقة، فلا تغريه المناصب والأموال، وهو عملياً لم يتطلع إليها، ولم يحصل عليها، فقد شهد له نقاده، بالبراءة من الخوف، والطمع.

لماذا يؤيد رجل حر من الخوف والطمع نظاماً دكتاتورياً مستبداً مثل نظام مايو؟! هل يعقل – إذا كان الأمر كذلك – ألا يشعر مفكر في قامة الأستاذ محمود محمد طه، ذكر ان غاية الدين إنجاب الفرد الحر، بالتناقض وهو يؤيد نظاما دكتاتوريا مقيدا للحريات؟! أليست هذه الظاهرة تدعو للتأمل، والتأني، بدلاً من المجازفة بالرأي الفطير، دون تبصر، كما فعل د. محمد المهدي بشرى، وتبعته الأستاذة رشا عوض؟! أما كان الأجدر مراجعة الكتيبات، التي أصدرها الجمهوريون، خاصة كتاب "لماذا نؤيد سلطة مايو؟!" ومناقشة ما أثاروه من حجج، والحكم عليها، في وقتها، وما إذا كانت تبرر موقفهم أم لا؟!

إن تاريخ الأستاذ محمود محمد طه في مصادمة الاستعمار الانجليزي المصري، والذي جعله أول سجين سياسي في مقتبل الحركة الوطنية، ومواجهته الصارمة للطائفية ودعاة الهوس الديني، في علم وجرأة وصمامة لا نظير لها، وكتابته لأكثر من ثلاثين كتابا في أصول المعرفة، يمكن أن تجعله الأب الروحي لاتحاد الكتاب، كان من المفترض ان تجعل من يختلف معه في موقفه من نظام مايو، خاصة اذا كان عضواً في اتحاد الكتاب، ان يتريث قبل الحكم عليه، وان يتأنى قبل ان يحاول إلغاء هذا التاريخ الناصع بجرة قلم.. ولكن د. محمد المهدي بشرى قد أعجل نفسه وقراءه، ولم يطلع بقدر كافٍ يؤهله لتقييم هذا الموقف، ولم ينظر للموضوع في إطاره الظرفي التاريخي، ولم يقارن مايو ببدائلها في ذلك الوقت، وإنما اكتفى بتكرار العبارات التي أشرنا إليها آنفاً.

بل إن د. محمد المهدي بشرى يعجب لماذا لم يتناول الكتّاب موقف الجمهوريين من مايو، فيقول: "يحار المرء حقاً من إهمال أو تجاهل أغلب الكتّاب الذين عالجوا أمر الفكر الجمهوري لموقف الفكر من نظام جعفر نميري الاستبدادي".. والحق ان كثيراً منهم تناول الموقف، ولقد ذكر هو بعضهم، ولكنهم لم يتناولوه بالحدة التي أبداها، ولهذا لم يعتبر تناولهم لأنهم قد اختلفوا معه!! ولهذا يقول عن تناول كاتب أطول باعاً، وأرسخ قدماً، مثل د. عبد الله بولا "والدراسات التي أشارت لهذه العلاقة لم تعالجها بعمق، ففي دراسته عن ملامح التجديد في الفكر الجمهوري يشير بولا على استحياء للعلاقة..". ودراسة د. عبد الله بولا لم تكن عن التجديد في الفكر الجمهوري، وإنما كانت عن التجديد في الفكر الإسلامي، والذي اعتبر بولا الفكر الجمهوري أعظم نماذجه. ومع ذلك، كان يمكن ان نواجه ما قاله بولا، عن علاقة الفكر الجمهوري بنظام

[9] رشا عوض، صحيفة السوداني، 2008/1/19م

مايو، لولا انه لم يقف عندها، مثلما وقف عند ايجابية موقف وفكر الأستاذ محمود، فبعد أن أورد حديث الأستاذ في المحكمة قال:

"كان هذا حديث الرجل إلى المحكمة التي كان يعلم أنها أضمرت قتله أو إذلاله بالتراجع عن آرائه ، حديث رجل صلت على عنقه سيف مديد طوله ألف وثلاثمائة عام ونيف، فما زاغ بصره وما طغى، ولا أقول لم يرمش له طرف، بل لم تهتز منه ظل خاطرة في أعمق أعماق طبقات وعيه الباطن:
وقد كان فوت الموت سهلاً فساقه إليه الحفاظ المر والخلق الوعر
وأمام المشنقة ثانياً: فعندما أحكموا حبل الموت حول عنقه وأزاحوا غطاء الرعب عن وجهه الوضئ، وجدوا رجلاً يبتسم لا ساخراً ولا مستهزئاً بالموت، بل موقناً بالفداء الكبير، مطمئناً الى اختيار ربه، منسجماً حتى النهاية مع منطقه التوحيدي، وهذا أقصى ما يصل اليه الصدق. وهكذا فقد مضى (الى الخلود بطلاً ورائداً وقائداً رعيل الشهداء ورمز إيمان جديد بالفداء.. وبالوطن).
أقول هذا وأنا جد قلق مستوحش من أن اكون قد أسأت الوقوف في حضرة هذا الشيخ الجليل".[10]

إن ما جعل د. بولا، وأمثاله من كبار النقاد، يقفون بحذر وأدب، وهم يتناولون هذا الموضوع، مما تعجب له الكاتب، هو دقة الأمر وعمقه، وغياب تفاصيله عن الكثيرين، وهو ما لم يراعه د. بشرى، فاقتحم الأمر بلا دراية، وسقط فيه بلا تأن، ولم يزد على أن أعطانا فرصة للتوضيح، فخدم بذلك الفكرة، من حيث لا يشعر.

الوضع السياسي قبل مايو

يقول د. محمد المهدي بشرى: "ومن أسف أن محمود، برغم أفكاره النيرة المنحازة للديمقراطية والعدالة، لكنه تعجل النظر في الحكم على سلطة مايو الاستبدادية، فقد وقف إلى جانب النميري وناصره بقوة"، فهل حقاً استعجل الأستاذ محمود حين أيد مايو؟! أم انه درس الوضع السياسي قبل مايو، وطرح آراءه لعلاجه، قبلها بكثير، ولما جاءت مايو مؤيدة لما سبق ان قرره، وعمل له، أيدها، في معنى ما أيد برنامجه الأصلي، الذي طرح قبلها؟!

لقد درج الجمهوريون، منذ نشأتهم، على مصادمة الاستعمار، ونقد الطائفية لتجميدها وعي الشعب وعجزها عن مواجهة أعدائه، مما شلّ الحركة الوطنية.. ولقد اعتبر الأستاذ محمود محمد طه الطائفية، منذ ذلك الوقت المبكر، خطراً حقيقياً يهدد قضية الاستقلال والحرية، وقال قولته المشهورة: "قد يخرج الانجليز اليوم أو غداً ثم لا نجد أنفسنا أحراراً ولا مستقلين"!! وبعد الاستقلال واصل الحزب الجمهوري الدفاع عن قضايا الدستور والديمقراطية والحريات العامة. ولقد كتب الأستاذ يصف الوضع قبل مجيء مايو:

فقد كانت أحزابنا السياسية طائفية الولاء، طائفية الممارسة، فهي لم تكن تملك مذهبية في الحكم.. والطائفية نقيض الديمقراطية، ففي حين تقوم الديمقراطية على توسيع وعي المواطنين، تقوم الطائفية على تجميد وعيهم، وفي حين ان الديمقراطية في خدمة مصلحة الشعب، فإن الطائفية في خدمة مصلحتها، هي، ضد مصلحة الشعب.. ومن هنا جاء فساد الحكم النيابي الأول عندنا.. فكانت أصوات الناخبين توجه بالإشارة من زعيم الطائفة، كما كانت تُشترى! وكان النواب يُشترَون أيضاً! وذلك في جو من الصراع الحزبي الطاحن على السلطة أدى إلى تهديد سيادة

[10] د. عبد الله بولا، اكتوبر 1996، "محاولة للتعريف بمساهمة الأستاذ محمود محمد طه في حركة التجديد في الفكر الإسلامي"، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ص 54-46

البلاد، واستقلالها.. فكانت الحكومة ائتلافية بين حزب الأمة، وحزب الشعب – حزبي الطائفتين ذواتي الخصومة التقليدية، طائفة الأنصار، وطائفة الختمية.. ودخلت البلاد في أزمة سياسية من جراء عدم الانسجام في الوزارة، وبروز الاتجاه للالتقاء بين الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان في المعارضة، وحزب الشعب عن طريق وساطة مصر.. فسافر رئيسا الحزبين، السيد اسماعيل الأزهري والسيد علي عبد الرحمن، إلى مصر لهذا الغرض.. ولقد نسب لرئيس الوطني الاتحادي تصريح، بمصر، يعترف فيه باتفاقية 1929م التي كانت حكومة السودان الشرعية قد ألغتها (وهي الاتفاقية التي أبرمت في الماضي بين دولتي الحكم الثنائي بريطانيا ومصر بينما كان السودان غائباً تحت الاستعمار، فأعطت السودان نصيباً مجحفاً من مياه النيل بالنسبة لنصيب مصر). وكان ذلك الاعتراف بالاتفاقية بمثابة مساومة مع مصر لتعين الحزب على العودة إلى الحكم.. كما صرح السيد رئيس حزب الشعب، بمصر، بأن حزبه يقف في المعارضة! (أنباء السودان 1958/11/15م؛ الرأي العام 1958/11/9م).
في هذا الجو السياسي الذي يتهدد استقلال البلاد، وسيادتها، بالتدخل الأجنبي، سلم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السلطة للجيش (إبراهيم محمد حاج: التجربة الديمقراطية وتطور الحكم في السودان)، فكان انقلاب 17 نوفمبر 58 بمثابة إنقاذ للبلاد.. وحكم الحكم العسكري لست سنوات، صادر فيها الحريات الديمقراطية.. وبرغم انه حقق شيئاً من التنمية الاقتصادية إلا انه آل إلى صور من العجز عن الإصلاح، ومن الفساد، أدت إلى قيام ثورة أكتوبر 1964م.. ولقد تمثل في تلك الثورة الشعبية، السلمية، إجماع الشعب السوداني الكامل على الرغبة في التغيير.. تخطى الشعب الولاءات الطائفية وهو ينادي بعدم العودة لماضي الحزبية الطائفية.

ولكن سرعان ما أجهضت الأحزاب الطائفية تلك الثورة، وصفت مكتسباتها، فقد ضغطت، بالإرهاب السياسي، على رئيس حكومة أكتوبر الثورية حتى استقال، وشكل حكومة حزبية برئاسته.. ثم عادت الأحزاب الطائفية للسلطة عن طريق الأغلبية الميكانيكية الطائفية في الانتخابات.. وقامت حكومة ائتلافية من حزب الأمة والوطني الاتحادي.. وتعرضت الديمقراطية، في هذه التجربة النيابية الثانية، لأسوأ صور المسخ، علاوة على المسخ الذي تعرضت له الديمقراطية من جراء فساد القلة، ومن جراء قصور وعي الشعب.. فقد عُدّل الدستور مرتين للتمكين للحكم الطائفي من الاستمرار: مرة ليتمكن أزهري ليكون رئيساً دائماً لمجلس السيادة، في إطار الاتفاق بين الحزبين على اقتسام السلطة، ومرة أخرى لحل الحزب الشيوعي، وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية.. فقد عدّلت الجمعية التأسيسية المادة 2/5 من الدستور، والتي تعد بمثابة روح الدستور، وهي المادة التي تنص على الحقوق الأساسية كحق التنظيم وحق التعبير.

ولما حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية ذلك التعديل (مجلة الأحكام القضائية 1968م) أعلن رئيس الوزراء، آنذاك، السيد الصادق المهدي "ان الحكومة غير ملزمة بأن تأخذ بالحكم القضائي الخاص بالقضية الدستورية" (الرأي العام 1966/7/13م)، فتعرض القضاء السوداني بذلك لصورة من التحقير لم يتعرض لها في تاريخه قط! ولما رفعت الهيئة القضائية مذكرة الى مجلس السيادة تطلب فيها تصحيح الوضع بما يعيد للهيئة مكانتها (الرأي العام 1966/12/27م)، وصف مجلس السيادة حكم المحكمة العليا بالخطأ القانوني (الأيام 1967/4/20م)، فاستقال رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله، وقد جاء في استقالته: "إنني لم أشهد في كل حياتي القضائية اتجاهاً نحو التحقير من شأن القضاء، والنيل من استقلاله كما أرى اليوم.. إنني أعلم بكل أسف تلك الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم، لا للحد من سلطات القضاء في الدستور فحسب، بل لوضعه تحت إشراف الهيئة التنفيذية (الكتاب المشار

إليه آنفاً).. هذه صورة لفشل التجربة الديمقراطية النيابية في بلادنا، مما حولها الى دكتاتورية مدنية، فهددت الاستقرار السياسي، حتى جاءت مايو بمثابة إنقاذ للبلاد! [انتهى النقل][11]

وبدلاً من أن يقف د. بشرى أمام هذا التحليل، فيرفضه أو يقبله، تركه جانباً وذهب يقول: "من أسف ان مفكراً ومجدداً في قامة محمود محمد طه ومن حزبه يقفان وقفة المؤيد، بل والمدافع عن نظام استبدادي قمعي وصل للحكم عن طريق انقلاب عسكري وعلى انقاض نظام ديمقراطي".. فهل حقاً كان النظام قبل مايو ديمقراطياً؟! وهل كان من الممكن لشخص كان ينسب الى اليسار، يعرف ما ذكره الأستاذ أعلاه عن قضية حل الحزب الشيوعي، ان يعتبر ذلك العهد ديمقراطياً لو نظر الى الموضوع بحياد؟!

الدكتاتورية المدنية

لقد كانت التجربة السياسية، قبيل مايو، مؤوفة بآفات كبيرة، حولتها إلى دكتاتورية مدنية، تتحالف فيها الطائفية مع جبهة الميثاق الإسلامي، وترفع فيها شعارات إسلامية، بغرض السيطرة على الحكم.. وحين قاوم الأستاذ محمود تزييف الديمقراطية، بسلسلة من المحاضرات تحت عنوان "مناهضة حل الحزب الشيوعي السوداني"، سعت الطائفية والجماعات الإسلامية إلى إسكات صوت الجمهوريين بما عرف بمحكمة الردّة، والتي حكمت بردة الأستاذ محمود وإغلاق دور حزبه ومصادرة كتبه.. ولكن محكمة الردّة فشلت، ولهذا سعت الطائفية وجبهة الميثاق الإسلامي لطرح الدستور الإسلامي، حتى يتمكنوا من إسكات صوت معارضيهم باسم الدين.. وفي عام 1969م كان الدستور الإسلامي مطروحاً للقراءة الثانية، في الجمعية التأسيسية، وكانت لجنة الدستور، في مداولاتها، شديدة الجهل، شديدة التخلف، حتى أنها ذكرت إقصاء كلمتي ديمقراطية واشتراكية لأنهما "لم يردا في الكتاب والسنة"!! يحدث هذا في النظام الذي سماه د. بشرى نظاماً ديمقراطياً!!

في ذلك الوقت ذاع تصريح، من السيد الهادي المهدي، يقول بأن الجمعية اذا لم تجز الدستور فإن الأنصار سيجيزونه بحد السيف.. في هذه الظروف التي تتهدد البلاد، بتحول النظام البرلماني المتعثر إلى دكتاتورية دينية، تفرض دستوراً متخلفاً يهدف إلى تصفية خصوم الطائفية وحلفائها في جبهة الميثاق الإسلامي، وقع انقلاب مايو 69، لهذا اعتبره الأستاذ محمود إنقاذاً للبلاد!! فقد أوقف مؤامرة الدستور الإسلامي في الجمعية، ومحاولة فرضها بالسلاح التي كانت تدبر في الجزيرة أبا، ثم انه افلح في إيقاف الحرب التي ظلت مشتعلة منذ عام 1955م بين الشمال والجنوب، وعجزت كافة الحكومات الوطنية عن إيقافها. أخلص من هذا إلى حقيقتين في غاية الأهمية: أولهما ان الجمهوريين، كانوا قبل مايو يطالبون بإيقاف الدستور الإسلامي، وإيقاف حرب الجنوب، وإبعاد الطائفية من فرض هذا الجهل بقوة السلاح.. فجاءت مايو وأيدت، عملياً، هذا الطرح.. فاذا كانت هذه المبادئ هي ثورة مايو، فإن الجمهوريين قد ظلوا مخلصين لهذه المبادئ، حتى بعد أن تنصل عنها نميري، وأخذ يهدم فيها ابتداءً بالتحالف مع الطائفية والأخوان المسلمين، وانتهاء بإشعال حرب الجنوب وإعلان الدستور الإسلامي مرة أخرى.. وثاني الحقيقتين ان مايو، كانقلاب عسكري لا يقوم على فكرة، لم يكن من الممكن للجمهوريين تأييده، وإنما كان موقفهم في البداية التأييد السلبي، أي عدم المعارضة أو مساعدة المعارضة، حتى لا يسقط النظام الذي كان بديله الجاهز أسوأ منه بكثير.. ولقد قرروا ذلك، في اجتماعهم لتقييم مايو، بعد يومين فقط من قيامها، وكان مما سُجّل في ذلك الاجتماع، الذي عقد بمدينة ودمدني، قول الأستاذ محمود:

[11] محمود محمد طه، 1984، "ديباجة الدستور" (آخر ما كتب الأستاذ، في معتقله الأخير قبل الاعتقال الذي أدى لتنفيذ حكم الإعدام).

"أنا كنت متأكد أن الله لن يخلي بين الشعب السوداني ومؤامرة الطائفية لتمرير الدستور الإسلامي المزيف، في سعيها للاستيلاء على السلطة الزمنية والسلطة الدينية.. لكن ما كنت عارف الوسيلة اللي راح يستعملها الله، في حماية الشعب من المؤامرة دي، حتى جا نميري ورفاقه من خور عمر فشعرت أن الله استخدمهم في ساعة الصفر، للحيلولة بين الشعب السوداني وبين مؤامرة الطائفية.. لكن ثورة مايو ماها البديل الصحيح عن الطائفية.. نحنا البديل الصحيح لو كنا جاهزين.. ولذلك لن نؤيد مايو تأييد إيجابي، بل نؤيدها تأييد سلبي، بمعنى اننا لن نعارضها، لأن معارضتنا ليها ستذهب في ترجيح كفة الطائفية، ولو عادت الطائفية ستعود طائفية كلوب.. وعليه سيكون موقفنا من مايو التأييد السلبي، الا اذا تعرضت لمؤامرة الطائفية، في الوقت داك نأيِّدها تأييد ايجابي.. مايو جات لتكسر شوكة الطائفية وتقلم أظافر الشيوعية، وبعد ان تؤدي دورها راح تفسد، وتكون اخطاها واضحة بصورة كبيرة في أخريات أيامها وراح نتصدى ليها بقوة، فتذهب على أيدينا."

وكان لابد ان يعترض التحالف بين الطائفية وجبهة الميثاق الإسلامي، على حكومة مايو التي أجهضت برنامجهم.. ولم يتحركوا في اتجاه التوعية، أو الدعوة إلى المقاومة السلمية، أو العصيان المدني، وإنما اتجهوا إلى جمع السلاح، وبدأوا تدريب الأنصار، بواسطة أعضاء جبهة الميثاق من أمثال المرحوم محمد صالح عمر.. ولقد حاول النظام تجنب المصادمة، وأرسل إليهم القائد أبو الدهب يحمل رسالة للتفاوض، لكنهم جلدوه، وأرسلوه في رسالة واضحة إلى الحكومة، ترفض التفاوض، وترفض دخول رموز الحكومة إلى جزء من أجزاء الوطن.. فكان لابد من المواجهة المسلحة، ولقد كانت الحكومة أمضى سلاحاً فانتصرت.. ولقد تكونت جبهة للمعارضة، جمعت بين الأحزاب التقليدية وجبهة الميثاق الإسلامي، وبدأت تعارض من الخارج، ثم قررت غزو السودان وإسقاط النظام في عام 1976!! ولم يكن من المحتمل أن يواجههم النظام بغير السلاح، فدحر الغزو. لقد أيد الجمهوريون مايو لأنها حالت بين الشعب وبين الطائفية والاخوان المسلمين من جهة، وبين الشعب وبين الشيوعية من الجهة الأخرى، وليس لأنها النظام الأمثل.

والشيوعيون أيضاً

يقول د. محمد المهدي بشرى: "وحتى عندما بالغ النظام في العداء للشعب السوداني كان محمود وجماعته يدافعون عن سياسات النظام ويسوِّغون لها المبررات"، والحق ان تأييد الجمهوريين لنظام مايو انما كان من أجل الشعب، وخوفهم عليه من تسلط الشيوعيين، مثلما خافوا عليه من تسلط الطائفية والجماعات الإسلامية.

منذ منتصف الخمسينات، وحتى أواخر الستينات، كانت الحركة الشيوعية العالمية على أشدها، وكان الاتحاد السوفيتي لا يتردد في احتلال الدول وضمها عنوة الى المعسكر الشرقي.. فدخل المجر في الخمسينات، واحتل تشيكوسلفاكيا في الستينات، ولم تستطع معظم الأحزاب الشيوعية، بما فيها الحزب الشيوعي السوداني – وهي تزعم انها تدافع عن الشعوب المضطهدة – إدانة الاتحاد السوفيتي وهو يعيد الاستعمار القديم تحت شعارات الحداثة والتقدم.. ولقد كان الجمهوريون على وعي بمخطط الشيوعية الدولية وخطرها على الشعوب، ولقد نبهوا لذلك في عديد الكتيبات التي كانوا يوزعونها بأنفسهم ويحاورون الناس حولها، ومن ذلك مثلاً:

"استراتيجية السياسة السوفيتية في المنطقة العربية الافريقية: 1- السيطرة على منطقة النفط في الشرق الأوسط بإحاطتها، مرحلياً، بمناطق نفوذ سوفيتية (افغانستان، اليمن الجنوبية، العراق، سوريا، اثيوبيا، ليبيا).. وتشير مصادر اقتصادية الى توقع اشتداد أزمة البترول في الاتحاد السوفيتي في الثمانينات، حيث سيضطر للاعتماد، في سد احتياجاته منه، على استيراده من

الخارج.. 2- السيطرة على الممرات المائية الاستراتيجية.. فالوجود السوفيتي الكثيف في اثيوبيا وعدن يقوي من مركزه في المحيط الهندي، وسيطرته على مداخل البحر الأحمر، ويسعى الى إقامة قواعد بحرية على ساحل البحر الأحمر الغربي، ويركز على الدول التي تقع في الشريط الساحلي لشرقي وغربي افريقيا، فهذه الممرات المائية هي طريق المواد الخام الاستراتيجية وامدادات البترول الى المعسكر الغربي. 3- السيطرة على موارد المواد الخام في افريقيا، مما يخلق به ازمة حادة في المعسكر الغربي، ويقوض دعائم اقتصاده. هذه هي الخطوط العريضة للاستراتيجية السوفيتية في المنطقة العربية الافريقية، وهي التي تفسر تحرك الدول العربية والافريقية الدائرة في الفلك السوفيتي لتغيير الأوضاع في الدول المجاورة لها لمصلحة هذه الاستراتيجية السوفيتية (حرب عدن ضد اليمن الشمالية، وحرب منقستو ضد الصومال، وحربه ضد الثورة الارترية، وتحرشات القذافي العسكرية بمصر، وتورطه مع المعارضة السودانية في عملية الغزو الأخير على السودان)".[12]

وبسبب مثل هذه المخططات استطاعت الشيوعية الدولية ان تحتوي معظم حركات التحرر الوطني في افريقيا، ومعظم الانقلابات العسكرية في العالم العربي في الستينيات، ومن اجل وضع السودان الاستراتيجي بين العالمين، العربي والافريقي، فإن مخطط الشيوعية الدولية كان يتهدده.. أما في الداخل فقد حاول الشيوعيون منذ البداية احتواء نظام مايو، لأنه قد جاء في الأساس لاحباط مؤامرة "اليمين الرجعي".. وفي ظل التأثر بالشيوعيين، مارس النظام دكتاتورية عقائدية متطرفة، وادخل مبدأ "التطهير" للخصوم السياسيين من الخدمة المدنية، وهو ما تضرر منه الشيوعيون وغيرهم حين طبقه الأخوان المسلمون، مؤخراً، وسموه "الصالح العام".. وفي إطار التطهير طُرد أكثر من ثلاثين من أساتذه جامعة الخرطوم ممن عُرفوا بخلافهم مع الشيوعيين.. ورغم ارتباط الحزب الشيوعي بالحركة النقابية، ودفاعه عنها، حلت الحكومة ممثلة في وزير العمل آنذاك، الأستاذ فاروق ابو عيسى، جميع النقابات!! وشهدت الحركة الطلابية، التي كانت في ذلك الوقت القلب النابض للشعب، هجمة شيوعية شرسة، اذ حُلّ اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الذي كان يتكون من عدة اتجاهات سياسية، وعينت بدلاً عنه "سكرتارية الجبهات التقدمية"، التي جمدت النشاط الطلابي وأصبحت تدير شؤون الطلاب كلجنة خدمات.. وحين قاوم الطلاب هذا الاتجاه الاستبدادي، وتظاهروا ضده، واعتصموا بالجامعة، لم يتردد نظام مايو، الذي يوجهه الشيوعيون، في التهديد بضرب الجامعة عن طريق الجيش، لأول مرة في تاريخ السودان.. وجاء أبو القاسم محمد ابراهيم على رأس دبابة مصوبة نحو الطلاب، وهم يهتفون ضد الحكومة داخل الجامعة.. ومن عجب ان هذا التدخل المعادي للديمقراطية ومصالح الطلاب، كان يجد السند من الشيوعيين، الذين كانوا خارج اسوار الجامعة يهتفون "اضرب اضرب يا ابو القاسم"!! وفي تبرير هذا الموقف المعادي للديمقراطية، المساند لمايو لحد التطرف، قال أبرز متحدثي الشيوعيين في ذلك الوقت، الأستاذ الخاتم عدلان، رحمه الله: "لن تظل الجامعة جزيرة رجعية في محيط ثوري هادر"!! فاذا جاء د. بشرى، بعد كل هذا التاريخ الحافل، وهو منسوب لليسار، ليقول: "بل يمكن القول ان الشهيد محمود مسئول الى حد كبير، فقد وقف الى جانب حاكم سفاح ومستبد ارتوى من دماء خصومه"، فان في ذلك ما يكفي من عدم الصدق مع النفس ومع الآخرين.

أحداث شعبان

في اغسطس/شعبان 1973 تحالف الشيوعيون والاخوان المسلمون داخل الجامعة، وجماهير الاحزاب خارجها، فكانت أحداث شعبان المشهورة، وبدأت النقابات تتحرك نحو الاضراب.. في هذا الوقت بالذات

[12] الاخوان الجمهوريون، 1979، "لماذا نؤيد سلطة مايو؟؟" الخرطوم

بدأت مساعدة الجمهوريين للنظام، وتأييدهم السافر له. فأخرجوا المنشورات، واتصلوا بقادة النقابات، وتحدثوا داخل الجامعة مع الطلاب، وأعلنوا للشعب بان مايو أفضل من الشيوعيين، وافضل من الاخوان المسلمين.. وسقطت محاولة أغسطس/شعبان 1973، وازداد النظام بسقوطها قوة، واكتسب أعداداً من المؤيدين.. هذا هو موقف الجمهوريين في تأييد مايو، فماذا كان يمكن ان تفعل حركة وطنية، نشأت على نقد الطائفية ومقاومة الاستعمار، ثم استمرت بعد الاستقلال تنشر فهماً متقدماً للدين وللحياة، لا يحول دون الشعب ودونه شيء، مثل الطائفية الدينية والدكتاتورية الشيوعية؟

إن تأييد الشيوعيين لنظام مايو في أول عهده، مبرر عندهم لأنه طرح برنامجاً يتفق مع فكرتهم.. ومع ذلك لا يعذرون الجمهوريين في تأييدهم لنميري!! في نقاشنا معهم كانوا يقولون ان الفكرة الجمهورية فكرة دينية، تؤمن بالقيم المطلقة، ولا تعتمد على "التكتيك" أو الموازنات السياسية، وليست فكرة "براغماتية" تبحث عن الأصلح والأنسب، ولهذا فإنهم يرون انها كان يجب ان تعارض نميري وتظل على معارضتها للطائفية والاخوان المسلمين!! والحق ان الفكرة، وان كانت تؤمن بالمبادئ المطلقة كالخير والسلام والعدل، الا انها ترى في تطبيقها ضرورة التقيد بالواقع، ومن ثم ترى نسبية هذه المبادئ.. فما يكون اليوم حقا يمكن ان يكون غداً باطلاً. ومن هنا يجيء الفهم الداعي لتطوير التشريع نزولاً عند حكم الوقت، وهو فهم مؤسس وعتيد.. فالمقارنة ليست بين نظام نميري الدكتاتوري ونظام الاحزاب الديمقراطي، ولكن المقارنة بين النظام الدكتاتوري العسكري، والنظام الدكتاتوري المدني، الذي حل الاحزاب وعقد محاكم التكفير!!

تراجع مايو عن مبادئها

في عام 1977 صالح زعماء الطائفية نظام مايو دون أي شرط، ودخلوا في الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي، رغم ادعائهم الايمان بالتعددية، وقام نميري بتنصيب د. حسن الترابي والسيد الصادق المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني، الذي ناب عنه شقيقه السيد أحمد الميرغني، في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وبدأ الصراع داخل السلطة بين "القادمين والقدامى"!! في هذه الظروف طرح الجمهوريون ضرورة قيام المنابر الحرة، حيث تضطر الأحزاب ان توضح مبادئها، فتنكشف للشعب ويأخذ منها النظام حذره.. كتب د. منصور خالد:

> "ومن بين كل القوى السياسية فان الفئة الوحيدة التي دعت لإعلاء مكان متقدم للجانب الفكري في حوار المصالحة كانت هي الأخوان الجمهوريون. ففي بيان وقعه عبد اللطيف عمر حسب الله جاء "لقد آن الاوان للتكتلات الطائفية العقيدية ان تبني نفسها في صورة أحزاب ذات مناهج تقوم على مذهبية واضحة، مفصلة، تلتزمها في أخلاق قادتها وفي أخلاق قاعدتها، وعلى هداها تورد تفاصيل حل مشكلات المجتمع المعاصر".[13]

ولكن نميري لم يستمع لذلك، ولم يستطع دعم أشياعه الذين كانوا يحاولون وقف التيار القادم الذي يبطن المعارضة ويظهر المصالحة، ويخطط للتأثير على اتجاه الحكومة.. وبعد فترة بدأ نميري يتأثر بالجماعات الإسلامية، بدلاً من ان يؤثر فيها، فعيّن الترابي مستشاراً له، فقبل ذلك دون تردد، ولم يرفض التعاون مع النظام الذي قتل أفراد تنظيمه، حين شاركوا كجنود في الغزو من الخارج.. وحين استجاب نظام مايو لكيد معارضيه، الذين ادعوا مصالحته، أخذ يحطم إنجازاته الواحد تلو الآخر، فبدأ باتفاقية أديس أبابا فتنصل عنها، وسعى الى تقسيم الجنوب، فبدأ التمرد بمظاهرات رمبيك الثانوية التي تم إغلاقها، ثم أخذت التنمية تتساقط تحت ضربات الفساد، وخضع النظام إلى البنك والصندوق، فرفع السعار، وبدأ في خصخصة السكة حديد،

[13] منصور خالد، "النخبة السودانية..."، صفحة 562

فاشتعلت المظاهرات، ثم حل الرئيس الاتحاد الاشتراكي وأعفى كبار قادة الجيش، ثم واجه إضراب القضاة في مايو 1983 بإعلان القوانين الإسلامية في سبتمبر 1983.

حين رجع النظام إلى نقطة البداية، وانقلب الى المعسكر الذي كان ينافحه، وتبنى الأفكار التي كان نقيضاً لها، ورجعت البلاد الى الدستور الإسلامي والقوانين الإسلامية، أخذ الجمهوريون في المعارضة بالصورة التي يعلمها الناس حتى حدثت المحاكمة، والاعتقالات، والتنفيذ للإعدام الذي تكون بسببه التجمع الوطني الديمقراطي واشتعلت المعارضة، وسقط النظام بعد 76 يوماً فقط!! المهم هنا هو حديث الأستاذ محمود في يومية التحري، والذي تمت قراءته في المحكمة، حيث أكد أن الجمهوريين لا زالوا مع مايو بمعنى تأييد المبادئ، وان الحكومة قد انحرفت عن مسار مبادئ ثورة مايو، وسنظل نحن مع تلك المبادئ التي رفعناها حتى قبل قيام ثورة مايو، لأنها في رأينا السبيل في المرحلة لتوعية الشعب.

من الذي لم يؤيد مايو؟!

فالشيوعيون قد أيدوا مايو وانخرطوا فيها، وحزب الأمة، ممثلاً في رئيسه، أعلن تأييده ودخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وكذلك فعل الاتحادي الديمقراطي.. فاذا حدثنا د. بشرى، بعد كل ذلك، بقوله: "ومن الغريب حقاً وقوف الفكر الجمهوري مع النميري في وقت عارضته كل أحزاب الشعب السوداني"، فإنما هي السطحية والغرض، فلقد كانت هذه الأحزاب الطائفية تدعو الى الديمقراطية وترفض نظام الحزب الواحد، ولهذا عارضت مايو منذ قيامها، ثم أنشأت الجبهة الوطنية بالخارج، وحاربت النظام بالسلاح في عام 1976م، وحين هُزمت صالحت النظام عام 1977م، دون ان يتم أي تغيير فيه، ودخلت قياداتها في حكومة مايو وفي الاتحاد الاشتراكي، وهو نظام الحزب الواحد، فهل كانت هذه الأحزاب صادقة في معارضتها؟! وهل كانت صادقة في مصالحتها، أم كانت تظهر السلم، وتبطن الحرب؟! وحين عارضت مايو، كانت مايو في مرحلة ايجابيتها، وكبرى إنجازاتها، وحين صالحت مايو كانت مايو تدخل مداخل عجزها وتخبطها.. هذا في حين ان الأستاذ محمود أيد مايو حين كانت منحازة للشعب، ومهتمة بمصالحه، وساعية للتنمية وتحقيق السلام، وعارضها، حتى الموت، حين وقفت ضد مصالح الشعب، فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟!

نحن والسادات وعبد الناصر

يقول د. محمد المهدي بشرى: "إن المعيار يختلف لدى الجمهوريين في النظر لعبد الناصر، وكما هو معروف فقد وصل نميري للسلطة عن طريق انقلاب عسكري، ونفس الشئ بالنسبة لعبد الناصر، لكن الجمهوريين يقفون موقفاً عدائياً ضد عبد الناصر [...] بل ان عبد الناصر في زعم الفكر الجمهوري هو المسئول عن الهزيمة التي لحقت بالعرب في حرب حزيران [...] وعلى النقيض من هذا الموقف المتطرف ضد عبد الناصر نجد موقف الفكر الجمهوري تجاه السادات الذي كتب الجمهوريون عنه كتاباً، بعد موته، جاء في مقدمته: "هذا كتاب السادات، حياته واستشهاده وحياته بعد الاستشهاد، فقد أعطى السادات حياته لقضية السلام واستشهد وهو يدافع عن السلام"، وهكذا يبدو واضحاً الكيل بمعيارين تجاه نميري والسادات من جانب وتجاه عبد الناصر من جانب آخر". وليس أدل على القراءة المبتسرة والغرض المبيت من عبارة د. بشرى السابقة.. وإلا كان يفترض ان يورد طرفاً من الحجة التي بنى عليها الأستاذ محمود نقده لعبد الناصر، ثم بدلاً من كلمات وردت في مقدمة كتاب "السادات"، ما ضره لو قرأ في داخل الكتاب، وأورد ما ساقه الجمهوريون من أسباب تأييدهم السادات، ثم علق على كل هذه الحجج، بما يفيد خطأها أو عدم موضوعيتها؟!

لقد كان عبد الناصر، رحمه الله، يستمد زعامته على العرب من انه سيرمي إسرائيل في البحر، وكانت إذاعة صوت العرب تذيع هذا التهديد والوعيد لإسرائيل، كل يوم، وتُظهر بان العرب، وعلى رأسهم جمال، لا

يبالون من حلفاء إسرائيل، بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية!! ولكن عبد الناصر كان في الحقيقة يخاف من أمريكا، أشد الخوف، ويبرر عدم مباغتته لإسرائيل بالضربة الأولى، بأنه لو فعل ذلك لضربته أمريكا!!

قال السيد جمال في معرض الرد على تساؤلات من تساءل، لماذا انصاع لنصيحة الرئيس الامريكي فلم يبادر باطلاق النار؟ قال "المسألة الثالثة اننا بتحركنا وأخذنا المبادأة لدفع الخطر عن سوريا كنا ندرك اننا، خصوصاً من وجهة النظر الدولية، لن نبدأ بالضربة الأولى في معركتنا المسلحة. ولو كنا فعلنا ذلك لكنا عرضنا أنفسنا لعواقب وخيمة تزيد عما كان في مقدورنا احتماله. ولقد كان أول ما سوف نواجه به هو عمل عسكري أمريكي مباشر ضدنا يجد الحجة والعذر من اننا أطلقنا الرصاصة الأولى في المعركة. وأريد في هذا الصدد أن ألفت نظركم الى نقاط هامة. أول نقطة التحذيرات الأمريكية ويمكن قرأتم عن هذه التحذيرات الامريكية في الصحف، ولكن مستشار الرئيس الامريكي جونسون طلب سفيرنا في وقت متأخر من الليل في واشنطن، وقال له انه فيه معلومات عند إسرائيل انكم حتهاجموا، وقال ان ده يعرضنا لوضع خطير وناشدنا ضبط النفس" وفي موضع آخر من هذا الخطاب نفسه يقول السيد جمال " في هذا الاجتماع ماحدش ابداً اتكلم عن الهجوم على إسرائيل، مكنش في ابداً أي فكرة انو احنا حنقوم بعمل هجومي على إسرائيل. وزي ما وضحت من الأول اللي كان باين من كل تحليلاتنا ان أي عمل هجومي على إسرائيل حيعرضنا لمخاطر كبيرة، أول هذه المخاطر هجوم أمريكا علينا نظراً للتصريحات اللي أعلنتها أمريكا وقالت فيها انها تضمن حدود الدول في هذه المنطقة، وكان باين لينا ان أمريكا لما تقول إنها تضمن حدود الدول في هذه المنطقة ولا تسمح بأي تغييرات في هذه المنطقة مكنش أمريكا تقصد بهذا أبداً الدول العربية، ولكن أمريكا كانت تقصد بهذا إسرائيل، كانت تقصد انو اذا حصل عدوان على إسرائيل ان أمريكا حتنفذ التصريح اللي قاله الرئيس كنيدي قبل كده ان أمريكا تضمن للجميع الحدود في هذه المنطقة على هذا الأساس. مكنش في ابدا أي بحث عن موضوع البدء بالهجوم على إسرائيل ولكن عمليتنا كلها في القيادة المشتركة كانت عملية دفاعية وكان حشدنا في تقديرنا في هذا الوقت هي عملية ردع حتى لا تقوم إسرائيل بالعدوان على سورية".

هذه وتلك ما قاله السيد جمال عبد الناصر في ذلك الخطاب الذي ألقاه بعد الهزيمة بمناسبة العيد الخامس عشر لثورة الجيش المصري، ونحن نرجو أن يتعمق القراء هذه الأقوال، وبخاصة قوله "كنا ندرك اننا، خصوصاً من وجهة النظر الدولية، لن نبدأ بالضربة الأولى في معركتنا المسلحة. ولو كنا فعلنا ذلك لكنا قد عرضنا أنفسنا لعواقب وخيمة تزيد عما كان في مقدورنا احتماله. ولقد كان اول ما سوف نواجهه هو عمل عسكري أمريكي مباشر ضدنا يجد الحجة والعذر من اننا أطلقنا الرصاصة الأولى في المعركة".. لماذا؟ يحدثنا السيد جمال فيقول "نظراً للتصريحات اللي أعلنتها أمريكا وقالت فيها إنها تضمن حدود الدول في هذه المنطقة... كانت تقصد انه اذا حصل عدوان على إسرائيل ان أمريكا حتنفذ التصريح".

والسؤال الآن هو أليس غرض العرب المعلن على العالم دائماً، والقائم خلف عدم الاعتراف بإسرائيل، وعدم الصلح معها، وعدم التفاوض معها، هو أن يمحو العرب دولة إسرائيل من الوجود في أرض فلسطين؟ فإذا كنا نحترم ضمان أمريكا لحدود إسرائيل، أو كنا نخاف أمريكا الى حد نشعر معه اننا اذا خالفناها نكون "قد عرضنا أنفسنا لعواقب وخيمة تزيد عما كان في مقدورنا احتماله ، فهل ننتظر يوماً تتخلى فيه أمريكا عن هذا الضمان لحدود إسرائيل؟ أم هل ننتظر يوماً يكون لنا فيه القوة العسكرية والسياسية والدبلوماسية بما يمكننا من مناهضة أمريكا ومن تحدي ضماناتها لحدود إسرائيل؟ أم ان ضمان أمريكا لحدود إسرائيل لا يكون ملزماً لأمريكا الا اذا كنا نحن البادئين بالهجوم على إسرائيل، فنحن إذن ننتظر ان تبدأنا

إسرائيل بالهجوم لنقوم بمباشرة محوها من الوجود في فلسطين، ونحن في عذر مديد أمام أمريكا؟ فاذا كان التصريح الذي أشار اليه السيد جمال عبد الناصر، والذي ظهر انه يخشاه كل هذه الخشية، لم يكن جديداً من جانب أمريكا، وإنما يرجع الى عام 1950م، أفليس من الحق ان نتساءل هل كان السيد جمال عبد الناصر فعلاً يعني التهديد الذي يذيعه على العرب كل عام مرة أو مرتين ضد دولة إسرائيل؟ أم هل كان يريد به الى بسط زعامته على العرب، وذلك بإشاعة جو الخوف حولهم، واستغلال روح القطيع فيهم؟ [انتهى النقل][14]

هذا موقف من عدة مواقف، رصدها الأستاذ محمود لجمال عبد الناصر في كتاب "مشكلة الشرق الاوسط"، وهي تبين بجلاء كيف كان عبد الناصر يخدع العرب، ويضللهم، ويجعلهم يحتمون من عداوة الغرب ما يجعلهم يقعون لقمة سائغة في فم الشيوعية الدولية، وكيف أن الاتحاد السوفيتي كان يغري العرب بعداوة إسرائيل في العلن ويساندها ضدهم في السر. لقد لوح عبد الناصر بالحرب، وحين حان حينها لم يحقق أي قدر من النصر.. ثم انه حتى بعد الهزيمة عجز عن تحقيق السلام، وعن استرداد سيناء التي أخذت من مصر بسبب الحرب التي حدثت بسبب تراكم سياساته الخاطئة، منذ خطوة تأميم قناة السويس ثم عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم قبول مبدأ التفاوض معها.. لقد دعا الأستاذ محمود محمد طه العرب، في ذلك الكتاب، إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، والصلح مع إسرائيل، وضمان أمنها والتعامل معها، وفي مقابل ذلك تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وتقام دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة بالتقسيم 1948م، ويتم إرجاع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وضمان الأمم المتحدة للوضع الجديد، مع إيقاف الهجرة اليهودية الى إسرائيل. ولكن العرب بزعامة عبد الناصر، عقدوا مؤتمرهم في الخرطوم تحت شعار "لاصلح ولا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل"، فأين العرب اليوم مما دعاهم إليه الأستاذ محمود عام 1967م؟!

إن تأييد الجمهوريين للسادات ينطلق من انه كان صادقاً مع نفسه، وشجاعاً أمام أعدائه، فقد بادر بالهجوم على إسرائيل في حرب 1973م، ولم يتردد خوف تدخل أمريكا، وحين تدخلت بالفعل، وهو يعلم انه لن يقدر على مواجهتها، ذكر ذلك، ولم يصر على حرب تسوق إلى الخسران.. ثم اتجه إلى السلام، وحرر بذلك الأرض التي عجز عبد الناصر عن تحريرها، فكان كما وُصف بطلاً للحرب وللسلام.. فإذا كان الأستاذ محمود قد طرح السلام مع إسرائيل، وكان عبد الناصر يرفضه، وجاء السادات وحققه، فهل يعتبر تأييد السادات ونقد عبد الناصر كيلاً بمكيالين؟! أقرؤوا مرة أخرى، قولة د. محمد المهدي بشرى: "وهكذا يبدو واضحاً الكيل بمعيارين تجاه نميري والسادات من جانب وتجاه عبد الناصر من جانب آخر"، فهل حقاً قرأ هذا الكاتب المراجع بدقة، وحللها بذكاء، فوصل إلى هذه النتيجة الممعنة في السطحية؟! أم أن هذا حكم مسبق، لا علاقة له بما كتب الجمهوريون، مبعثه خلافه معهم، من منطلق يساري يناصر عبد الناصر ويعارض نميري والسادات؟

خاتمة

لقد تعرضت الفكرة الجمهورية، إلى كثير من التشويه والتكفير والتحريض، من أناس لم يقرؤوها وإنما حكموا عليها بأقاويل معارضيها.. ولم تظفر الفكرة، حتى اليوم، بنقد موضوعي، يعتمد على نصوصها، ويناقش حججها، فيقبلها أو يفندها ويبين خطأها، وكان يمكن للدكتور محمد المهدي بشرى، باعتباره كاتباً، وعضو اتحاد الكتاب، أن ينال ذلك الشرف – شرف نقد الفكرة الجمهورية بموضوعية – لولا أن الغرض المبيت في النيل منها، أعجله، ودفعه إلى مثل هذا التعليق.

[14] محمود محمد طه، 1967، "مشكلة الشرق الأوسط"، أمدرمان

لم يخرج نقد د. بشرى عن إبداء حيرته، واستغرابه، من كون مفكر في قامة الأستاذ محمود محمد طه من الاستنارة، عرف بدعوته للحرية والديمقراطية، يؤيد نظاماً عسكرياً دكتاتورياً مستبداً، ولكنه كغيره لم يقف عند الحجج التي ساقها الأستاذ محمود والجمهوريون، لينظر في حقها من باطلها.. ولو كان د. بشرى محايداً، أو مفكراً عميقاً، يستشعر المسئولية في كل ما يكتب، لأورد مثلاً قول الجمهوريين إن مايو جاءت بمثابة إنقاذ لهذا الشعب لأنها أوقفت مؤامرة الدستور الإسلامي المزيف التي كان يقودها تحالف متخلف، يجمع بين الطائفية وجبهة الميثاق الإسلامي، كان سيحكم بدكتاتورية دينية، تتعذر معارضتها، ثم إن مايو سارت في طريق التنمية، وأوقفت نزيف الدم في الجنوب وحلت الإدارة الأهلية، ووضعت أسس الحكم الإقليمي، ولهذا فان نظام مايو أفضل من هذا البديل الذي كان يتربص به، ثم رد على هذا الزعم، كأن يقول مثلاً إنه لم تكن هنالك مؤامرة لفرض الدستور الإسلامي المزيف، أو أن ذلك الدستور كان إسلاميا، ولم يكن تزييفاً للإسلام، أو أن تحالف الطائفية وجبهة الميثاق أفضل من نظام مايو رغم كل شئ ..الخ

وكان يمكن أن يورد حديث الجمهوريين عن أن السودان كان مستهدفاً من الشيوعية الدولية، وان الحزب الشيوعي السوداني كان مخلب قط لهذا التآمر الدولي، وانه حين سيطر على نظام مايو، وضح رغم قصر الفترة انه لا يختلف من جبهة الميثاق في الاعتداء على الحريات، مما يدل على انه لو استمر فستكون دكتاتورية خطيرة، لأنها ستفتح الباب، من اجل حمايتها، لتدخل الاتحاد السوفيتي.. وكان يمكن أن يرد على هذه الحجج مثلاً بان يقول إن هذه مبالغة، فليس هناك خطر شيوعي دولي يهدد السودان، وإن الحزب الشيوعي لو قدر له الحكم فسيحترم الحريات العامة، وإنه لذلك أفضل من مايو.. الخ، فإذا ما فند كل الحجج التي برر بها الجمهوريون تأييدهم لمايو، يمكن أن يخلص من ذلك إلى أن تأييد الجمهوريين لمايو لا مبرر له، وبناء على ذلك يمكن له أن يبدي ما شاء من الدهشة والاستغراب!!

لقد ذكرت، في بداية هذه المقالات، انني لم اطلع على أوراق مؤتمر اتحاد الكتاب السودانيين، وإني لأرجو أن أعثر عليها، وأن أقرأ أيضا تعليق ناقد لورقة د. بشرى، حتى لا يعتبر اتحاد الكتاب راضياً عن مستواها، في الصياغة وفي المحتوى، فتتحقق بذلك خيبة أملي في اتحاد الكتاب السودانيين، الذي كنت دائماً أرجو له التقدم، وأحترم فيه أعزاء لي، جديرين بالاحترام والتقدير.